

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١٠١

الاثنين ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد كانسيلا (أوروغواي). أعمال اللجنة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تقدم فيها حكومة معنية طلبا من هذا القبيل إلى اللجنة مباشرة.

أفتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠. وغينيا هي أيضا أول بلد يُدرج في جدول الأعمال في البندان ٣١ و ١١١ من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام (A/66/675)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام، يسرني أن أعرض تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة (A/66/675). في عام ٢٠١١، ظل دعم البلدان الخارجة من الصراع للسير على الطريق نحو السلام والتنمية المستدامين في صلب عمل اللجنة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت اللجنة لطلب المشورة والدعم من جمهورية غينيا التي أصبحت البلد السادس الذي يتم إدراجه في جدول

المعقد والمتكامل لدعم بناء السلام.

وفي الأسبوع الماضي فقط، قامت لجنة بناء السلام بأول زيارة ميدانية للبلد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بحضور

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرئيس ألفا كوندي.

والعمل معها. وقد اتخذ فريق الرؤساء التابع للجنة خطوة هامة في هذا الاتجاه عندما قام بأول زيارة له على الإطلاق لمصرف التنمية الأفريقي في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وكان من بين الأهداف الرئيسية للزيارة استكشاف سبل محتملة لبناء شراكات في سياق جهود اللجنة لتعبئة الموارد وتحسين التماسك.

وتعميق التعاون بين اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي قد أسفر الآن عن زيادة الوضوح كثيرا بشأن مجالات محددة يمكن للمؤسستين العمل فيها بصورة مشتركة لدعم أولويات بناء السلام في البلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وتشمل تلك المجالات تعبئة الموارد والتوعية والحوار بشأن السياسات المتعلقة بالقضايا الحاسمة في مجال بناء السلام والعمل المشترك من أجل تشغيل الشباب في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة والتكامل المحتمل مع أنشطة صندوق بناء السلام. وبعد ذلك، وضع مكتب دعم بناء السلام والمصرف الأفريقي خطة عمل للمضي قدما في كل مجال من مجالات التعاون هذه بشكل عملي. وهي شراكة واعدة للجنة وللبلدان المدرجة في جدول أعمالها، حيث أنها ستمكن اللجنة وصندوق بناء السلام من القيام بالأدوار المحفزة لكل منهما في الدعم المحدد الأهداف والطويل الأجل للجهود الوطنية لبناء السلام.

ثانيا، يشير التقرير إلى خطوة حاسمة أخرى اتخذتها اللجنة لتنفيذ ولايتها في إعداد أفضل الممارسات في مجال بناء السلام، من خلال إظهار إمكاناتها بوصفها منبرا فريدا لتبادل المعارف والخبرات بين البلدان المدرجة في جدول أعمالها وبين هذه البلدان وغيرها من البلدان التي مرت بتجارب مماثلة في بناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع.

وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت حكومة رواندا - حكومة بلدي - يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وبالشراكة

وفي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وسيراليون، كيفت لجنة بناء السلام مشاركتها مع العمليات الحاسمة والأولويات الناشئة فيما تتخذ هذه البلدان خطوات إضافية باتجاه توطيد السلام. وفي ليبيريا، بدأت اللجنة وحكومة ليبيريا وشركاؤها الإقليميون والدوليون تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة وانتهوا من أول استعراض للتقدم المحرز في الوفاء بتلك الالتزامات. وعموما، فقد هيكلت اللجنة دعمها لهذه البلدان حول ثلاث مهام رئيسية، ألا وهي، الدعم السياسي والتوعية وتعبئة الموارد وتعزيز التماسك.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ اللجنة خطوات أولية استجابة للقرار ٧/٦٥، المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بشأن نتائج استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (A/64/868، المرفق)، أو ما يعرف باستعراض عام ٢٠١٠. وفي بداية عام ٢٠١١، اعتمدت اللجنة خريطة الطريق للإجراءات اللازم اتخاذها، وهي تمثل إطارا تنفيذيا للنهوض بتنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن الاستعراض، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز أثر اللجنة في الميدان بمعالجة الأولويات الرئيسية بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وتلك غير التابعة للأمم المتحدة. والتقرير المعروض على الجمعية العامة اليوم يتضمن قسما مخصصا يصف التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الصلة لاستعراض عام ٢٠١٠.

وبعد أن قدمت هذا العرض الموجز، أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط فقط من التقرير تستحق اهتماما خاصا من الجمعية العامة. أولا، يسلط التقرير الضوء على الأنشطة التي تضطلع بها مختلف التشكيلات التابعة للجنة للتواصل مع عدد من الجهات الفاعلة الهامة للغاية داخل وخارج الأمم المتحدة

في ذلك الصدد، من المهم نظر كامل الدول الأعضاء في سبل استثمار الوقت وبذل الجهود للمشاركة في أنشطة وعمل لجنة بناء السلام، والاعتماد على إمكانياتها الهائلة لتصبح آلية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الفاعلة في مجالي الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن هيكل العضوية الفريد للجنة، المستوحى من عضوية الهيئات الرئيسية الثلاث ومن أهم المساهمين الماليين وأكبر البلدان المساهمة بقوات، لم يستخدم بعد بالكامل من أجل تحقيق استجابة أكثر حيوية واتساقا لحالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي ضوء الطابع المعقد لبناء السلام، الذي يتطلب أطرافا فاعلة متعددة في مجالات الأمن والسياسة والتنمية، ونظرا للضغط الحالي على الموارد المالية، تصبح السياسات التي تشجع على نهج الحكومة بكاملها واتساق منظومة الأمم المتحدة ككل، أكثر إلحاحا اليوم أكثر من أي وقت مضى. وأدعو الجمعية إلى التفكير بشأن دورها فيما يخص دعم قضية بناء السلام، من خلال الإسهام في وضع السياسات في هذين المجالين الحاسمين.

يتمثل الاختبار الأكثر جدية الذي تواجهه الأمم المتحدة بشكل جماعي في كيفية حشد الإرادة السياسية لوضع الهياكل والسياسات الملائمة التي ستضمن استمرار أهميتها فيما يخص الأمن العالمي وحقائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة في وقتنا المعاصر. ويمكن أن يقود هيكل الأمم المتحدة الجديد لبناء السلام المكون من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام و مكتب دعم بناء السلام، الجهود المبذولة على نطاق المنظومة بأكملها في ذلك الصدد. لكن لا يمكن تجسيد ذلك، إلا إذا اشتركت الدول الأعضاء بشكل أكثر نشاطا في عمل لجنة بناء السلام، وساهمت في صندوق بناء السلام ودعمت مكتب دعم بناء السلام عند اضطراره بدور المنظم في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

مع لجنة بناء السلام وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي اجتماعا رفيع المستوى، عقد في كيغالي، لبحث بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتجربة رواندا. وضم الاجتماع رئيسي رواندا وبوروندي ورئيس وزراء كوت ديفوار وشخصيات أخرى رفيعة المستوى من جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وغينيا - بيساو وسيراليون وهاييتي وتيمور - ليشتي وجنوب السودان، كما حضره مسؤولون كبار من الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي وأعضاء فريق الرؤساء التابع للجنة ومكتب دعم بناء السلام.

وكان الحدث فرصة لإجراء مناقشات صريحة ومركزة حول التحديات الحاسمة الماثلة أمام بناء السلام، مثل المسؤولية والقيادة الشاملتين؛ والنهج المبتكرة لبناء الدولة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والاستخدام الاستراتيجي للمعونة. ويجري مكتب دعم بناء السلام ومصرف التنمية الأفريقي مشاورات مع البنك الدولي وفريق استعراض القدرات المدنية التابع للأمم المتحدة لاستكشاف الخطوات العملية للمضي قدما في تحقيق نتائج اجتماع كيغالي الرفيع المستوى. ثمة حاجة حقيقية لتعزيز ذلك النوع من التعاون في مجال بناء السلام بين بلدان الجنوب. ولجنة بناء السلام هي الأنسب لتصبح ذلك النوع من المناير السياسية الخاصة بالتعاون، التي يمكن اعتباره فيما بعد، كأحد السبل المختلفة لإشراك البلدان الساعية إلى الحصول على مشورة اللجنة.

ثالثا، وبينما تواصل اللجنة الاضطلاع بإجراءات تركز على تعزيز أثرها في الميدان، وتوسيع التوعية والشراكات واستكشاف دورها الفريد باعتبارها منبرا للمعرفة وتشاطر التجارب، يسלט التقرير الضوء على الجهود الرامية إلى تعزيز علاقة اللجنة مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في المقر وهي الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة والكيانات التنفيذية الرائدة.

لكن بالتأكيد ثمة حيز أكبر لتعميق وتنويع تلك العلاقات.

والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وأنطلع خلال العام المقبل إلى الوصول إلى علاقة أكثر متانة وشفافية وحيوية واشتركا بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن بناء السلام هو حالة ذهنية وعملية مستمرة وثقافة ترتبط بصنع السياسات والتخطيط في الميدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع وتمويل وتنفيذ أنشطتها. في أقل من ست سنوات، قطعت اللجنة بمساعدة صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام أشواطاً كبيرة في مجال تعزيز التحول النوعي فيما يخص الطريقة التي يستجيب من خلالها المجتمع الدولي لحالات ما بعد انتهاء الصراع.

وتشهد المبادرة التي اطلقها مجلس الأمن وأدت إلى إعداد تقرير الأمين العام عام ٢٠٠٩ بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881)، بالنجاح المبدي للهيكل الجديد لبناء السلام التابع للأمم المتحدة، فيما يخص تسليط الضوء على الطابع الملح لذلك التحول. لكن لا يزال يتعين القيام بالكثير بغية الانتقال بذلك الهيكل إلى المستوى اللاحق، وضمان ترجمة النيات الحسنة إلى واقع، وضمان توفر موارد مناسبة وقابلة للتنبؤ، فضلاً عن التركيز الحقيقي على بناء القدرات على المستوى الوطني، والبعد الجنساني وتحقيق اتساق أفضل بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في الميدان. في ذلك الصدد، أود التأكيد على بعض النقاط في سياق نظر الجمعية في تقرير اللجنة عن دورها الخامسة.

أولاً، يستمر نهج اللجنة فيما يخص ولاياتها الأساسية، وهيكلها وشكل مشاركتها وأساليب عملها في التطور. وقدم الاستعراض الذي جرى عام ٢٠١٠ لهيكل الأمم المتحدة الخاص ببناء السلام توصيات مفيدة في ذلك الصدد، مع التركيز على الحاجة إلى تعزيز أثر اللجنة على المستوى القطري. وتحت رئاسة سلفي المباشر، رسمت اللجنة مساراً واضحاً وصاغت

أمل أن تأخذنا مناقشة اليوم خطوة إضافية في اتجاه إدراك الإمكانيات الكاملة للهيكل الجديد، من أجل الاستجابة للوعود قصد الاستجابة لاحتياجات الملايين من الأشخاص في البلدان الخارجة من الصراع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش، رئيس لجنة بناء السلام.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود من خلالكم، سيدي الرئيس، شكر السفير أوجين - ريشار غاسانا، ممثل رواندا على رئاسته وعمله المميز فيما يخص توجيه عمل لجنة بناء السلام عام ٢٠١١. ويشهد عرضه لتقرير اللجنة في دورتها الخامسة (A/66/675) على الجهود التي بذلها هو وأعضاء مجموعة رؤساء اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حتى ترتقي اللجنة لمستوى الآمال المتزايدة المتعلقة عليها فيما يخص دورها المحوري في منظومة الأمم المتحدة وإسهامها في بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. لذلك فأنا أشرف كثيراً وأشعر بالامتنان العميقة للثقة التي وضعها أعضاء اللجنة في شخصي وبلدي، من أجل رئاسة وإدارة المهام الصعبة للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢.

إن بنغلاديش عضو في اللجنة منذ تأسيسها عام ٢٠٠٦. ونحن ندرك تماماً واقع أن اللجنة تتمتع بوضع فريد لتصبح منبرا سياسياً حيويًا فيما يخص المشاركة على الصعيدين العالمي و القطري في دعم جهود بناء السلام الوطنية، والمساعدة على تحقيق مكاسب صلبة ولا رجعة فيها على طريق تحقيق السلم والاستقرار المستدامين للشعوب والمجتمعات المتضررة من الصراعات.

إنني متفق تماماً مع تركيز رئيس لجنة بناء السلام على الحاجة إلى أن يقوم كافة الأعضاء باستثمار الوقت والجهد في أنشطة وأعمال اللجنة، والاعتماد على الإمكانيات الهائلة لهذا الجهاز التابع للأمم المتحدة منه أجل إدماج ضرورات الأمن

من خلال النظر في الأسس الموضوعية لتوسيع استخدام لجان التوجيه المشتركة القائمة والتي أنشئت للنظر في تنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام ورصده، على أن تعمل بوصفها اللجنة؟ ثالثاً، ومما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقطة السابقة بشأن التماسك، ستواصل لجنة بناء السلام استكشاف التكامل بين العمليات الجارية التي تلبّي احتياجات بناء السلام في بلدان مرحلة ما بعد الصراع. وقد يوافق الأعضاء على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون قادراً على تنسيق المبادرات العالمية المتعددة في سياق توضيح المزايا النسبية للجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدان والاتفاق على تقسيم رشيد للأدوار والمسؤوليات بين الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف وضمان توجيه الموارد البشرية والمالية التي تلمس الحاجة إليها بأكبر قدر من الكفاءة لدعم القدرات والمؤسسات الوطنية.

ختاماً، ينبغي لنا الاستفادة من هذه المناقشة في تنشيط التزامنا وتكريس أنفسنا من جديد، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، لضمان تمكين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام لخدمة مصالح البلدان الخارجة من الصراع ومقاصدها وأهدافها المقررة وتطلعاتها. ولعل أعضاء الجمعية العامة يتفقون معي على أن عموم الأعضاء الذين تمثلهم الجمعية لهم دور مركزي ويتحملون مسؤولية رئيسية في هذا السياق.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في هذه المناقشة المشتركة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/66/675) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659).

وأود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة الهامة، وأن أشكر أيضاً سفير رواندا على بيانه بصفته الرئيس السابق للجنة بناء السلام. وأنا أغتنم هذه الفرصة لكي أشكره مرة أخرى على جميع الجهود التي بذلها طوال رئاسته للجنة. وأشكر أيضاً

خارطة طريق للمضي قدماً بتنفيذ تلك التوصيات. إنني أتعهد خلال العام القادم، بتكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع أعضاء اللجنة على الاضطلاع بعملية التنفيذ من خلال خريطة الطريق الخاصة بالإجراءات التي اعتمدت مؤخراً، مع التركيز على ترك أثر ملموس على الميدان. في ذلك السياق، نحن بحاجة إلى تشجيع البلدان المدرجة في جدول الأعمال وجميع الدول الأعضاء على التفكير بشأن ما يتوقعون أن تقدمه لجنة بناء السلام، وبالتالي التفكير بشأن نوع الأدوات والموارد التي يتعين أن تحصل عليها اللجنة بغية الاستجابة لتلك التطلعات. وتمثل مناقشة اليوم فرصة ممتازة لهذا الغرض، وسنستفيد إلى حد كبير من الأفكار والمقترحات الملموسة لتحقيق ذلك الغرض.

ثانياً، تعتبر الكيانات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية والمصارف الإنمائية والمجتمع المدني والقيادة المحلية، كلها أطرافاً فاعلة أساسية فيما يخص الاستجابة العالمية العامة للتحديات المعقدة للأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان ما بعد انتهاء الصراع. والتجربة تدل على أن عدم الاتساق واتباع نهج مجزأ يصرفان التركيز اللازم عن أولويات بناء السلام الحاسمة ويؤديان إلى عدم كفاءة برنامجية خطيرة ويجولان الموارد إلى أنشطة غالباً ما تكون زائدة عن الحاجة أو لا لزوم لها.

وفي هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام ستواصل إقامة شراكات نشطة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتوفير منبر يمكن أن يشهد تبلور نهج أكثر تماسكاً لبناء السلام. وفي هذا السياق، هل ينبغي لنا أن نسعى إلى تعزيز وتفعيل العلاقة بين اللجنة والميدان؟ وهل ينبغي لنا أن نفعل ذلك من خلال إقامة علاقات دينامية وواضحة مع الكيانات التنفيذية الرئيسية للأمم المتحدة وكبار ممثلي الأمم المتحدة بتشجيع ملكية عملية لجنة بناء السلام بتمكين أعضائها من الاحتفاظ بوجود دبلوماسي في البلدان المدرجة في جدول أعمالها أو

الرئيس الحالي للجنة، سفير بنغلاديش، على بيانه.

تنوه الحركة بالعمل الذي قامت به اللجنة منذ أن بدأت عملياتها مع البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها، فضلا عن التقدم المحرز حتى الآن في وضع وتنفيذ أطر استراتيجية لبناء السلام لتلك البلدان.

وترى الحركة أن تحليل الأنشطة التي تقوم بها التشكيلات والتي تهدف إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي وإدماج البعد الإنمائي في عملية بناء السلام ينبغي أن يتجلى بشكل كاف، نظرا للعلاقة الوثيقة بين السلام والتنمية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يتضمن التقرير المزيد من المدخلات من آراء الدول الأعضاء من أجل زيادة المواءمة بين الأطر الاستراتيجية لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة والأولويات الإنمائية الوطنية لكل منها.

وينبغي للتقرير أيضا زيادة التركيز على الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لإعداد نهج يركز على الجانب الميداني بما يكفل اتخاذ إجراءات منسقة جيدا ومتناسكة على أرض الواقع ويضمن تمويلًا أسرع وأكثر قابلية للتنبؤ لأنشطة الإنعاش في الأجلين المتوسط والطويل. وفي هذا السياق، يمكن للتقرير أن يوضح كيف ناضلت اللجنة للحفاظ على الاهتمام بقضايا بناء السلام.

بخصوص القسم المتعلق بالأعمال المشتركة بين التشكيلات، ينبغي أن يقدم التقرير مزيدا من التفاصيل بشأن المجالات المحتملة للتآزر بين التشكيلات المختلفة من أجل تجنب الازدواجية في الجهود وزيادة كفاءة وفعالية اللجنة.

بخصوص القسم الثالث من التقرير، المعنون "النهوض بتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام"، فإن الحركة تود أن ترى إيلاء الاعتبار الكافي للدور المحفز للجنة في ترسيخ مبدأ الملكية الوطنية وتنمية القدرات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وفي هذا الصدد، لا توجد حاجة إلى إعادة

تشير حركة عدم الانحياز مع التقدير إلى أن التقرير السنوي للجنة يبين التقدم المحرز في النهوض بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الميسرين عن عملية الاستعراض (A/64/868، المرفق). وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً أن التقرير يمكن أن يبين أيضا الأنشطة التي يضطلع بها مكتب دعم بناء السلام لشحذ قدرته التحليلية على تحديد أولويات أنشطة بناء السلام الحاسمة ولتزويد لجنة بناء السلام بمسارات ممكنة للعمل مستقبلا ترمي إلى تحقيق السلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع، مع الاستفادة من الخبرات من داخل وخارج الأمم المتحدة. وينبغي للتقرير أيضا أن يوضح الجهود التي يبذلها مكتب دعم بناء السلام لوضع استراتيجية للاتصالات لمساعدة اللجنة على إيصال المعلومات المتعلقة بعملها وأهدافها إلى جمهور أوسع على المستويين القطري والعالمي.

وكما ورد في تقرير لجنة بناء السلام، ستكون اللجنة محفلا مناسبة للمضي قدما في تنفيذ عدد من التوصيات الواردة في التقرير (انظر A/65/747) عن استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع. ونعتقد أن عملية الاستعراض ينبغي أن تستفيد من الخبرات والتجارب التي جمعتها اللجنة على مر الزمن. وينبغي إعطاء الأولوية للملكية الوطنية باعتبارها جوهر جميع المبادئ في استعراض القدرات المدنية. وينبغي عدم إدراج هذا المبدأ بطريقة انتقائية، ولكن ينبغي أن يكون شاملا. وينبغي إعداد الآلية بطريقة تجعلها تشمل الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال. وينبغي أن تمكن الناس على مستوى القاعدة الشعبية لتمكينهم من الاستفادة من روابطهم الاجتماعية بوصفها ضمانا قويا للعمل الإنمائي وباعتبارها رادعا فعالا ضد السقوط في الصراع مجددا.

بخصوص القسم المتعلق بالتشكيلات القطرية المخصصة،

التأكيد على الإسهام المحتمل للمرأة في عملية السلام.

لأنشطة بناء السلام.

وبشأن مسألة ذات صلة، قدم التقرير بعض الاستنتاجات التي تحدد أولويات مثل تزويد مجلس الأمن بتحليل عالي الجودة للمشاكل المحددة في مجال بناء السلام، فضلا عن تحقيق تآزر أكبر فيما يتعلق بصندوق بناء السلام. والحركة تؤكد من جديد أن المجالات ذات الأولوية يمكن أن تشمل أيضا الملكية الوطنية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز دور لجنة بناء السلام وإدماج المرأة ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وكفاية التمويل والموارد.

أنتقل إلى تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، حيث زاد مجموع المساهمات في الصندوق زيادة كبيرة من ٣١,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٦٦,٧٣ مليون دولار في عام ٢٠١١. ونحن نشكر الدول الأعضاء التي قدمت تلك المساهمة القيمة. كما نشكر الجهات المانحة الجديدة للصندوق. ونحث الدول الأعضاء الأخرى التي بوسعها القيام بذلك على المساهمة في قضية إحلال السلام والأمن المستدامين.

يجب الاستمرار في استخدام صندوق بناء السلام كألية حفازة تهدف إلى تقديم الدعم خلال المراحل المبكرة من أجل منع العودة إلى الصراع. هناك حاجة ملحة إلى توثيق التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من خلال علاقة استراتيجية، من أجل ضمان مزيد من التماسك والتنسيق بين الهيئتين وتفاذي الازدواجية في العمل. في هذا الصدد، نؤكد من جديد على دور كل من الجمعية العامة ولجنة بناء السلام في توفير التوجيه في مجال السياسة العامة لاستخدام الصندوق من أجل تعظيم تأثيره في الميدان، وكذلك زيادة تأثيره وتحسين أدائه، وجعل الصندوق أكثر كفاءة وشفافية ومرونة وتسهيل صرف الأموال، ولا سيما بالنسبة للمشاريع ذات التأثير السريع ومشاريع الطوارئ. نؤكد كذلك على ضرورة إنشاء آلية لتقييم ما إذا كان يجري تخصيص موارده للقنوات المناسبة

تعترف الحركة مع التقدير بطرح التفاعل غير الرسمي بين المجلس ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة وممثلي البلدان المدرجة في جدول الأعمال عندما يجري وضع الولاية المعنية لبعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية. على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم لتعزيز العلاقة المؤسسية بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. يجب على الجمعية العامة أن تؤدي دورا رئيسيا في صياغة وتنفيذ أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، دون المساس بوظائف وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. في هذا الصدد، فإننا نؤكد على الدور المركزي للجنة بناء السلام في تزويد الأمم المتحدة بالتوجيه المتعلق بالسياسة العامة والاستراتيجيات المتعلقة بهذه الأنشطة. ختاماً، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن الحركة تجزم بالمشاركة البناءة والهادفة في جميع أنشطة بناء السلام في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلد المرشح المحتمل البوسنة والهرسك، ؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يمثل دعم البلدان الخارجة من الصراع تحديا لا يمكن

السلام - وبشأن نشر الخبرات المدنية، مثل تعيين مستشار لشؤون إصلاح قطاع الأمن، خطوتان إيجابيتان كذلك. ومع ذلك، ما زال أمامنا تحديات كبيرة. هناك حاجة إلى الاستمرار في الجهود الرامية إلى التحرير الكامل لطاقت لجنة بناء السلام من أجل التغلب على هذه التحديات. وتشمل حالات الاختبار الهامة انتخابات عام ٢٠١٢ التي أحرقت في سيراليون، والمصالحة الوطنية في ليبيريا وعملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو.

واستشرافا للمستقبل، يرحب الاتحاد الأوروبي بخريطة الطريق لاتخاذ الإجراءات في عام ٢٠١٢ بوصفها وثيقة حية كان قد وضعها الرئيس السابق للجنة بناء السلام السفير غاسانا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكره بجرارة على التزامه أثناء فترة ولايته. حان الوقت الآن للبدء في تنفيذ خريطة الطريق بإطلاق مبادرات ملموسة وبشعور أكبر من المساءلة. كما يجب التأكد من أن التكامل بين عمل لجنة بناء السلام وغيرها من المبادرات، مثل استعراض القدرات المدنية و الاتفاق الجديد للعمل في الدول الضعيفة، الذي اعتمد في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي نُظِم في بوسان، بجمهورية كوريا.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل بالتعاون مع الرئيس الجديد، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، وعضوية لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام لدفع هذه الأجندة قدما. أود أن أهنئ الرئيس الجديد وأن أتمنى له التوفيق في ولايته.

علينا ألا ننسى الجانب الأهم وهو الملكية الوطنية. فلن تنجح جهود بناء السلام إلا إذا كانت نابعة محليا وبقيادة وطنية. يجب أن يتكون واجبنا بوصفنا المجتمع الدولي من الموازنة مع الاستراتيجيات المملوكة وطنيا.

في الختام، لن يكون بوسع لجنة بناء السلام أن تحدث تغييرا إلا إذا تم فهم عملها بشكل أفضل وكانت أكثر أهمية

للمجتمع الدولي ألا يتصدى له. إن منظومة الأمم المتحدة، وهيكل بناء السلام التابع لها ولجنة بناء السلام على وجه الخصوص لها دور محوري تقوم به في هذا الصدد. هذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي قد أظهر التزاما قويا، وشارك بنشاط في عمل اللجنة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥.

قبل عامين، أجريت عملية مدروسة لاستعراض وتقييم أدائها، مع دعم قيمة للغاية من الوسطاء الثلاثة. وكانت إحدى الرسائل التي بعث بها الاستعراض واضحة للغاية: إما أن هناك التزام مجدد جلي بأن بناء السلام يأتي في صميم عمل الأمم المتحدة أو أن لجنة بناء السلام سترضى بالدور المحدود الذي وضع لها حتى الآن. أود أن أشدد على أن الاتحاد الأوروبي يجذب المسار السابق، ويوصي بقوة التنفيذ السريع للتوصيات العديدة التي قدمها الاستعراض، خصوصا تلك التي تتصل بتعزيز أهمية اللجنة في الميدان، وتحسين التنسيق في المقرر.

إن التقريرين السنويين (A/66/675 و A/66/659) المعروضين علينا اليوم وثيقتان شاملتان توضحان بعض الإنجازات. على سبيل المثال، كان هناك تقدم في مجال أنشطة التوعية، وتحسين التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وزيادة التفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

كما أشار التقريران إلى حدوث بعض التطورات الإيجابية نتيجة لاستمرار مشاركة التشكيلات القطرية المخصصة في تقديم الدعم للبلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. لقد واصلت التشكيلات توفير التوجيه السياسي الهادف إلى التماسك فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية التي تسعى إلى تحقيق أولويات بناء السلام المملوكة وطنيا.

إن إدراج غينيا في جدول أعمال لجنة بناء السلام في شباط/فبراير ٢٠١١ والتقدم المحرز حتى الآن في هذا البلد بشأن إصلاح القطاع الأمني - إطلاق نظام المعاشات التقاعدية لـ ٤٠٠٠ فرد عسكري بالتعاون مع صندوق بناء

على أهمية تطوير شراكات هادفة فيما يتعلق بمشروعات محددة، مثل إعادة إدماج السكان المتأثرين بالصراعات، وتطوير الشراكات مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين، بما في ذلك البلدان الناشئة والمؤسسات الخاصة. ويجب أيضاً أن تساعد البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة على بناء قدراتها الخاصة في حشد الموارد.

فيما يتعلق بتعزيز الملكية والقدرات الوطنية، لا يتوفر في أغلب الأحيان لحكومات البلدان المهشة والبلدان الخارجة من الصراع القدرات الكافية لتسليم برامج بناء السلام الخاصة بها. نحن بحاجة إلى وسائل جديدة لتعزيز القدرات الوطنية من أجل تفادي مخاطر انهيار المشاريع بعد مغادرة الخبراء. في ذلك السياق، يشير تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (انظر A/65/747) بحق إلى أهمية التعاون ما بين بلدان الجنوب بوصفه أحد السبل الواعدة التي ينبغي استكشافها. تعمل تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى الآن مع الأمانة العامة من أجل تحديد شراكة من هذا القبيل يفضل أن تكون مع بلدان ناطقة بالفرنسية لديها نظم قانونية مماثلة.

أخيراً، فيما يتعلق بتعزيز العلاقات بين لجنة بناء السلام وتشكيلاتها وبين أصحاب المصلحة الميدانيين، لا تزال نشاهد قصوراً في التواصل ما بين التشكيلات وبعثات الأمم المتحدة التي لا تنتمي مباشرة إلى مكتب دعم بناء السلام. في ذلك الصدد، يمكن للحوار مع المحاورين الوطنيين وتنفيذ أولويات بناء السلام أن يستفيدا من التواصل المباشر المحسن بين التشكيلات والبعثات. لذا فإننا نحث مكتب دعم بناء السلام على تكثيف حوارهم مع فروع الأمانة العامة الأخرى بهذا الشأن.

السيد سيغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم عن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/66/675). قبل الدخول في جوهر ملاحظاتي،

وأكثر مرونة وأفضل أداء وأكثر طموحاً. الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة دعم الجهود المبذولة الرامية إلى تمكين هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام من الارتقاء إلى مستوى التوقعات التي رافقت تأسيسها.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعثم هذه فرصة المناقشة الجارية اليوم لعرب عن تقديرنا الكبير لرئيس لجنة بناء السلام المنتهية ولايته، السفير أوجين - ريتشارد غاسانا. كما نود أن نعرب عن تمنياتنا بكل التوفيق والنجاح لخلفه، السفير أبو الكلام عبد المؤمن ممثل بنغلاديش. بلجيكا تؤيد البيان الذي أدلى به للتو مراقب الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية الموجزة بصفتي الوطنية في ضوء خبرتي كرئيس للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

إن التقريرين (A/66/675 و A/66/659) المعروضين علينا يعطينا لمحة كاملة عن الأنشطة الفنية للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى. نحن بحاجة الآن إلى التركيز على أهداف عام ٢٠١٢. توفر لنا خريطة الطريق لاتخاذ الإجراءات عام ٢٠١٢ التي وضعت كوثيقة حية، منظورا واسع النطاق لما ستكون عليه أنشطة اللجنة.

يجب أن نحدد عدداً معيناً من الأولويات للأشهر القليلة المقبلة. في ذلك السياق، أود أن أركز على ثلاث نقاط، هي حشد الموارد، وتعزيز الملكية الوطنية، والعلاقات مع أصحاب المصلحة في الميدان.

فيما يتعلق بحشد الموارد، يعتمد نجاح التشكيلات ولجنة بناء السلام عموماً إلى حد كبير على قدرتها على حشد الموارد من أجل أولويات بناء السلام. في ذلك الصدد، أود أن أؤكد

استناداً إلى تجرّبي، أعتقد أن نجاح التجربة يعتمد على ثلاثة عوامل. أولاً، يجب أن يكون هناك التزام قوي من جانب حكومة البلد قيد النظر. في تلك النقطة، أوافق موافقة تامة على ما قاله زميلي ممثل بلجيكا قبل قليل. يتمثل العامل الثاني في التعاون الجيد بين التشكيلة والجهات الفاعلة العديدة في منظومة الأمم المتحدة في نيويورك وفي الميدان. ثالثاً، ينبغي أن تتسم الرسائل الصادرة عن اللجنة بالوضوح والاتساق.

لا يمكن للجنة أن تحدث تغييراً وتخلق قيمة مضافة إلا إذا توفرت تلك الشروط. ما يستفيد منه البلد المدرج في جدول أعمال اللجنة هو أن اللجنة تضطلع بدور المدافع عنه أمام المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. فبينما تتعرض البلدان الصغيرة والهشة لخطر نسيانها أو تجاهلها لمصلحة أمور اقتصادية أو أمنية أشد ضغطاً، تؤدي اللجنة دوراً مهماً في إبقاء التركيز الدولي على هذه البلدان. علاوة على ذلك، توفر اللجنة منصةً فريدة لحوار سياسي واقتصادي مؤسس مع البلدان الخارجة من الصراعات.

في رأيي، تسهم اللجنة في إزالة العبء عن الأمم المتحدة، لاسيما فيما يتعلق بمجلس الأمن. فحين يدرك المجلس أن اللجنة تتابع عن كثب أحد البلدان الهشة، فإنه يستطيع أن يركز على الحالات الأخرى الأشد إلحاحاً. وبما أن هناك أكثر من ٦٠ حالة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، فإنه ينبغي عدم التقليل من أهمية ذلك الأثر التخفيفي. ومع ذلك، أعتقد أن مجلس الأمن يستطيع أن يفعل أشياء أكثر ليعبر عن تقديره لإمكانات اللجنة.

تقودني تلك النقطة الأخيرة إلى تناول عدد من التحديات التي يبدو أن اللجنة تواجهها. كما قلت للتو، ينبغي تحسين العلاقة ما بين اللجنة ومجلس الأمن. وباعتراف الجميع، أصبحت العلاقات امتن بين الهيئتين، ويرجع ذلك أساساً إلى أن رؤساء التشكيلات يستطيعون تقديم إحاطات إعلامية

أود أن أحذو حذو زميلي ممثل بلجيكا بأن أتوجه بالشكر إلى الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير غاسانا، على إدارته الممتازة. أود أيضاً أن أهنئ السفير مؤمن، ممثل بنغلاديش، على انتخابه رئيساً جديداً.

أشكر الأمين العام على تقديمه تقريراً شاملاً وجيد الصياغة (A/66/659). وآمل أن تسهم مناقشة اليوم في تبادل خبراتنا في مجال بناء السلام بما يعزز تحسين أداء لجنة بناء السلام.

أتكلم اليوم بصفتي المزدوجة ممثلاً لسويسرا ورئيساً للتشكيلة القطرية الخاصة ببيورندي.

حين توليت مهام منصبتي ممثلاً دائماً، قبل عامين تقريباً، توليت أيضاً رئاسة تشكيلة بيورندي، التي كان يتولاها سلفي. لم أكن حينها مهنياً متخصصاً في بناء السلام، وبالرغم من ازدياد خبرتي خلال العامين الماضيين، فإني لا أزال أعتبر نفسي هاوياً نوعاً ما في هذا المجال. كلمة "هاو"، كما تعني في أصلها اللاتيني، مشتقة من الهوى، وهو الحب، ويمكنني أن أشهد، استناداً إلى تجرّبي الخاصة، أن من الصعب تولي رئاسة إحدى التشكيلات بدون أن يكون هناك حب للوظيفة وبدون قدر من التعاطف مع البلد والشعب الذي يعمل الشخص من أجلهما.

وأدرك أيضاً أن لجنة بناء السلام هيئة جديدة نسبياً، وهي لا تزال تخضع لرقابة منظومة الأمم المتحدة والعديد من الدول الأعضاء. لا يزال يتعين على لجنة بناء السلام أن تثبت نفسها وأن تثبت ما تخلقه من قيمة مضافة. وبما أنه يبدو أن هناك بعض التحفظات إزاء عمل لجنة بناء السلام، فإن من المغربي تحديد بعض المعايير الكمية أو النوعية لقياس نجاحها. بيد أن علينا أن ندرك أن بناء السلام، قبل كل شيء، عملية سياسية يتعذر قياسها قياساً علمياً.

العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية. وينبغي لنا الآن تنفيذ استنتاجاته في الميدان.

وتتمثل مسألة أخيرة مثيرة للقلق في كيفية إشراك جميع أعضاء التشكيلة لتقاسم المهام على نحو أكثر توازناً. فالثقل الجماعي للأعضاء ككل ودعمهم السياسي هما اللذان يمنحان السلطة لأي تشكيلة ويجعلان صوتها مسموعاً. وعلى الرغم من أنني لا يسعني أحياناً سوى الشعور بالوحدة بعض الشيء بصفتي الرئيس، فإنني أحظى بدعم مهني جداً من قبل زملائي في مكتب دعم بناء السلام والذين أغتنم هذه الفرصة لأشكرهم.

وفي تشكيلة بوروندي، أنشأت فريق توجيه مفتوحاً أمام جميع الأعضاء الراغبين في المشاركة بطريقة أكثر نشاطاً واستدامة في جهودنا لبناء السلام في بوروندي. وأود أن أشكر أعضاء الفريق على التزامهم، وآمل أن يجذو الآخرون حذوهم.

وبالطبع، هناك الكثير من النقاط الأخرى التي تستحق التركيز عليها ومنها، على سبيل المثال، العلاقة بين رئيس التشكيلة ومكتب الأمم المتحدة في البلد. غير أنني أفضل أن أغتنم هذه الفرصة للدفاع عن مصالح بوروندي والدعوة إلى تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي لشعبها. وألاحظ، للأسف، أن بوروندي ليست ممثلة في القاعة اليوم. وسأقول بإيجاز ما يتعين علي أن أقله.

إن بوروندي تمر بمرحلة حاسمة في مسيرتها نحو تحقيق السلام الدائم. وأحرزت بوروندي تقدماً كبيراً ولكنها لا تزال تواجه تحديات سياسية ومؤسسية واقتصادية كبيرة. وللتغلب على هذه التحديات، فإنها تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي بأسره. وتقديم دعم مالي كبير لاستراتيجية بوروندي الجديدة للحد من الفقر سيكون إشارة واضحة على أننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مستمرون في مساعدة الدول الزميلة في انتقالها من ماضٍ مزقته الصراعات باتجاه مستقبل مستقر سياسياً ومالياً. والقيام بذلك سيكون عملاً بمقولة إن

للمجلس، وأن الولايات التي يأذن بها المجلس تشير إلى عمل اللجنة.

بيد أن ثمة متسع لتوسيع التفاعل بين رئيس تشكيلة ما ومجلس الأمن. ولإعطاء مثال ملموس على ذلك، فقد استفدتُ استفادة عظيمة من الفرصة التي أتيت لي لمشاركة انطباعاتي عن بوروندي مع المجلس خلال الإحاطة الإعلامية غير الرسمية التي نظمتها الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن. من ناحية، يمكن للدعوات القائمة الموجهة إلى رؤساء التشكيلات القطرية لحضور اجتماعات المجلس غير الرسمية أن تفيد المجلس، لأنه سوف يحصل على تحليلات أكثر شمولاً، كما يمكن، من ناحية أخرى، أن تكون مفيدة لرئيس التشكيلة القطرية، لأنه بمشاركة في مناقشات المجلس غير الرسمية بشأن البلد المعني، يصبح أكثر قدرة على الوفاء بدوره أو دورها.

يجب أيضاً أن ننظر في كيفية تحسين إشراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عمل اللجنة. إن المناقشة التي نجريها اليوم مفيدة جداً بالتأكيد، لكن بالنسبة لبقية العام، فإن التفاعل بين الجمعية العامة واللجنة شبه معدوم. الحالة أفضل نوعاً ما فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذان الجهازان الرئيسيان هما من بين المؤسسات التي أسست لجنة بناء السلام حيث أن ما يقرب من نصف أعضائها ينتمون إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

غير أن بعداً آخر لتحسين التواصل والشراكة يتعلق بمؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الإقليمية. وعلاقتها مع اللجنة تكتسب أهمية متزايدة عندما يدخل بناء السلام في بلد هش في نطاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأعتقد أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة الفهم المتبادل لأدوار كل منها وللترباط بين اللجنة والمؤسسات المالية الدولية في مجال بناء السلام. ويتضح هذا من تقرير البنك الدولي عن التنمية في

قوة مجتمع ما تقاس برفاه أضعف أفراده.

السيد جوكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن دعم بناء السلام هو أحد العوامل الرئيسية في حل الصراعات حلا فعالا وفي تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع وفي الحيلولة دون نشوب الأزمات من جديد. وتقوم الأمم المتحدة بقدر كبير من العمل من خلال بعثات حفظ السلام ومن خلال مكتب دعم بناء السلام ومن خلال التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام.

ونحن ندرك جيدا أن هذا العمل ينطوي على الكثير من التعقيد ويتطلب بذل الدول الأعضاء وبرامج وصناديق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة والمؤسسات المالية الدولية لجهود منسقة. غير أننا لا نزال مضطرين للإشارة إلى الطابع الجزأ نوعا ما للدعم غير المنسق جيدا لبناء السلام والتقسيم غير المنطقي للعمل فيما بين أصحاب المصلحة المشاركين في بناء السلام والتغرات في آليات التمويل. ومن المستحيل التصدي لتلك المشاكل دون تركيز الاهتمام من قبل الدول الأعضاء وتنظيم عملية بناء السلام.

والاتحاد الروسي يدعم عمل لجنة بناء السلام. ونرى أن القيمة المضافة الكبيرة لإنشائها تتمثل في منح اللجنة دورا في تنسيق بناء السلام وكذلك تقديم الدعم الاستشاري لمجلس الأمن، عند الطلب، فيما يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها. لكن على الرغم من النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتعزيز نتائج اللجنة والاستفادة منها على النحو الأمثل في الميدان. وثمة عمل جاد يجري في التشكيلات القطرية المخصصة ونحن نرجع الفضل الأكبر إلى اللجنة في إقامة حوار مباشر مع الحكومات الوطنية في سياق دورها القيادي في عملية بناء السلام.

ويجب ألا نسمح بعدم الاستفادة الكاملة من الخبرة

المتراكمة للتشكيلات أو بأن تظل هذه الخبرة في نطاق الحوار الثنائي بين التشكيلات والبلدان المدرجة في جداول أعمالها. وللأسف، لا تزال لجنة بناء السلام غير ناجحة في أداء دورها المحوري بوصفها الهيئة الرئيسية للتنسيق وتقديم المشورة في مجال بناء السلام. ونعتقد أن اللجنة التنظيمية التابعة للجنة يجب أن تركز على القيام بتلك الوظائف، وخصوصا في الأماكن التي تتطلب أكبر قدر من الاهتمام في مرحلة ما بعد الصراع.

ويجب على اللجنة أيضا، بموجب ولايتها، أن تسهم في التعامل مع القضايا الشاملة الهامة التي تشمل بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة ككل، والتي تتطلب إجراء نقاش متعدد الجوانب بين الدول الأعضاء في وكالات الأمم المتحدة. ومن بين هذه القضايا بناء القدرات المدنية، مع مراعاة ضرورة إنشاء احتياجات من الموظفين المناسبين من القوائم الوطنية للخبراء المدنيين.

وصندوق بناء السلام هو أيضا عنصر هام من عناصر هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وهذه الآلية للتمويل في حالات الطوارئ، والتي توفر موارد للتعمير والتنمية في الأجل الطويل، تثبت فعاليتها. وروسيا لا تزال تساهم بمليني دولار سنويا للصندوق. وتقديم المعونة من خلال الصندوق، على أساس البرامج والمشاريع التي تنفذها الحكومات والأمم المتحدة، يتيح لنا النظر على النحو الواجب في أولويات البلد المتلقي وضمان الاستخدام المسؤول للمساعدة. وسنستمر في إعطاء أولوية لمبدأ التخصيص لبلدان معينة في توزيع الأموال.

السيد شين دونغ ايك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديري للجنة بناء السلام التي تزيد، منذ إنشائها عملا بالقرار ١٨٠/٦٠ في عام ٢٠٠٥، فعاليتها باطراد في تنفيذ ولايتها عن طريق حفز الجهود الدولية لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع. والتقرير

بناء السلام في أعقاب النزاعات مباشرة. ويشمل ذلك الخبرة المكتسبة في البلدان التي لها تجربة ذات صلة ببناء السلام في فترة ما بعد النزاعات أو بعملية الانتقال الديمقراطي، مع إيلاء اهتمام خاص لتعبئة قدرات البلدان النامية وقدرات المرأة، خصوصا لما يتسم به ذلك من أهمية بالغة لنجاح الأمم المتحدة الدائم، فيما يخص مساعيها لبناء السلام.

وتطلب الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يواصل عقد مشاورات منتظمة بشأن استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاعات، من أجل المحافظة على تعاون وثيق مع الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال لجنة بناء السلام ضمن حدود ولايتها. وبوصف جمهورية كوريا من مقدمي القرار، فهي تدعمه بقوة، وتقدر مساعي كندا وإندونيسيا، اللتين انضمتا إلى المبادرة المتعلقة بالقرار.

إن تقرير الأمين العام بشأن صندوق بناء السلام (A/66/659) يصيب عندما يشير إلى أن الصندوق هو أداة ناجحة بشكل متزايد فيما يخص دعم البلدان الخارجة من الصراع. ويخلص التقرير أيضا إلى أن وجود صندوق قوي للأمم المتحدة يمثل أداة لا غنى عنها بالنسبة للأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان فيما تبذله من جهود تحقيقا للسلام الدائم. ومع توفير المزيد من الموارد، ستكون الأمم المتحدة في وضع أفضل يمكنها من الاستجابة إلى الاحتياجات والفرص الناشئة. على سبيل المثال، تستحق البلدان الساعية لتنفيذ اتفاق جديد بشأن الانخراط الدولي في الدول المهشة، الذي أعلن عنه خلال المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عقد في بوسان، في جمهورية كوريا، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، المزيد من الدعم في حضم سعيها لتحقيق الأهداف المتفق عليها المتعلقة ببناء الدولة وبناء السلام. في ذلك الصدد، أعتقد بأن اللجنة مهيأة تماما لتضطلع بالدور

السنوي الخامس للجنة (A/66/675) - الذي أُعد بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء ومكتب دعم بناء السلام وأُعد بالإجماع خلال اجتماع للجنة في كانون الثاني/يناير - يوفر ملخصا واضحا للإنجازات والتحديات التي واجهتها اللجنة خلال دورتها الخامسة.

وعلاوة على ذلك، فإن تبين التقرير للمرة الأولى مدى التقدم المحرز في تسريع وتيرة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الميسرين المعنون "استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة" (A/64/868، المرفق) يمثل خطوة هامة إلى الأمام.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، رحبنا أيضا بانتخاب اللجنة التنظيمية للسيدة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، رئيسة للتشكيلة القطرية الجديدة المخصصة لغينيا.

وأود أيضا أن أهنئ رئيس اللجنة، الممثل الدائم لبنغلاديش أبو الكلام عبد المؤمن، على توليه منصبه الحيوي ذي الأهمية الحاسمة في هذا العام. وأنا على يقين من أنه سيتم تحقيق إنجازات كبيرة في هذا العام في ظل القيادة القديرة للسفير عبد المؤمن.

ينبغي تنفيذ عمليات بناء السلام بطريقة تزيد من تعزيز واحترام الملكية الوطنية وأولويات البلدان المستفيدة. والهدف النهائي لبناء السلام ليس تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع فحسب، ولكن أيضا وضع أساس للتنمية المستدامة في الأجل الطويل، والتي يقوم تعزيز القدرات المدنية بدور حيوي فيها. في ذلك الصدد، إن القرار ٦٦/٢٥٥، المعنون "القدرات المدنية في أعقاب النزاعات" الذي اعتمد في ١٦ آذار/مارس، يشكل حقا علامة بارزة فيما يخص تطوير فكرة وهدف بناء السلام. فهو ينص صراحة على أن الجمعية العامة تشجع الحكومات الوطنية، والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على توسيع مجموعة الخبرة المدنية وتعميقها فيما يخص

وفيما يتعلق بالفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي تتشرف اليابان برئاسته، فقد عقد الفريق أربعة اجتماعات العام الماضي بشأن المواضيع التالية: حشد الموارد فيما يخص أولويات بناء السلام وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة ذات الصلة، والتنشيط الاقتصادي وتشغيل الشباب، وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون، وتحول أدوات وأساليب عمل لجنة بناء السلام، والشراكة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، مع التركيز على الحاجة إلى إحداث المزيد من الأثر في الميدان. وجرت إثارة العديد من النقاط المفيدة في معرض المناقشات، التي حاولنا تسجيلها من خلال إصدار وثائق بشأن النتائج الأولية. وقد وزعت هذه الوثائق على جمهور أوسع نطاقاً، وعرضت على اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام من أجل المناقشة، بوصفها المحفل الأساسي لوضع السياسات.

وغني عن القول، إنه يتعين المضي قدماً بالزخم الإيجابي الذي أحدثته استعراض ٢٠١٠، واستمر حتى عام ٢٠١١، إلى عام ٢٠١٢، من أجل تعزيزه بشكل أكبر. وستواصل اليابان بوصفها رئيسة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة خلال عام ٢٠١٢، معالجة المجالات الأساسية ذات الأولوية التي تناولتها خريطة طريق لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٢، مثل حشد الموارد والتنسيق بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة وتعزيز الروابط مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وسيجري ذلك بالتعاون الوثيق مع رئيس لجنة بناء السلام، ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، بغية البناء على ذلك، ودفع مناقشات العام الماضي قدماً، وتحقيق نتائج ملموسة أكبر في الميدان.

أنتقل إلى تقرير صندوق بناء السلام، حيث من المشجع أنه يعطي إشارة قوية على التنفيذ الناجح للصندوق، بوصفه وسيلة محفزة تعالج الفجوات الحرجة المباشرة في عملية بناء

التمثل في ربط البلدان التي هي في حاجة إلى الصندوق بميثاق أخرى يمكنها توفير المساعدات.

من جانبنا، فقد ساهمت جمهورية كوريا بمبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي في الصندوق منذ إنشائه عام ٢٠٠٥. وستواصل جمهورية كوريا زيادة إسهامها في تحقيق السلام والاستقرار للبلدان فيما يخص تدخلات بناء السلام بعينها. وتحقيقاً لذلك الغرض، يتطلع وفد بلدي إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن السبل الرامية إلى وضع مخصصات الصندوق موضع التطبيق وتحسينها.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أحاطب الجمعية العامة خلال هذه المناقشة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/66/675) وتقرير الأمين العام (A/66/659) عن صندوق بناء السلام.

أود أولاً أن أعرب عن امتناننا للرئيس السابق للجنة بناء السلام السفير أوجين - ريشار غاسانا، على إشرافه على إعداد التقرير المتعمق للجنة بناء السلام في دورتها الخامسة، وعلى قيادته القديرة لعمل اللجنة خلال العام الماضي.

يغطي تقرير لجنة بناء السلام بشكل جيد الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة العام الماضي. ويتصادف عام ٢٠١١ مع العام الأول من تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (أنظر A/64/868) عام ٢٠١٠، التي سلطت الضوء ببلاغة على التحديات والاحتمالات التي تواجه اللجنة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ إجراءات حاسمة فيما يخص تعزيز أثر القيمة المضافة وإظهارها، في كل من الميدان والمقر، من خلال اتخاذ مبادرات من قبيل إقامة شراكة تعاونية جديدة، مع مصرف التنمية الأفريقي، واعتماد أدوات عمل تتسم بالمرونة وقابلية التكيف مع الأوضاع الخاصة للبلدان، واستكشاف نهج عملية لحشد الموارد.

السلام، قبل أن تبدأ المساعدات الإنمائية الأكبر في التوافر.

خلال عام ٢٠١٢ و بعده.
السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السفير غاسانا على عرضه لتقرير لجنة بناء السلام عن دورها الخامسة (A/66/675). ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659).

وقد نفذت اللجنة، بوصفها أول وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة مخصصة لتنسيق التعمير بعد انتهاء الصراع، عملها على مدار العام المنقضي وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقامت بدور هام وحققت تقدما كبيرا في مساعدة جهود بناء السلام في بلدان مرحلة ما بعد الصراع. والصين تقدر كثيرا هذه الجهود. غير أننا نلاحظ أيضا أن بناء السلام في بعض البلدان لا يزال مهمة شاقة وأن اللجنة تواجه العديد من التحديات.

وفي هذا السياق، أود أن أثير النقاط التالية. أولا، ينبغي للجنة بناء السلام والأطراف المعنية أن تحترم تماما مبدأ الملكية الوطنية في ما يتعلق بالبلدان المعنية. وبينما تتحمل بلدان مرحلة ما بعد الصراع المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام، فإن الجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدتها يجب أن تحترم احترامها كاملا رغبتها وأن تساعد على تعزيز بناء القدرات والحوكمة. وينبغي للجنة أيضا تعزيز الشراكات مع تلك البلدان بطريقة نشطة وبناءة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من وضع استراتيجية للخروج من أجل تحقيق انتقال سلس يهدف إلى ضمان السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ثانيا، ينبغي للجنة تحديد المجالات ذات الأولوية، مع الأخذ في الاعتبار الحالات المحددة للبلدان. وفي سياق مساعدة البلدان على صياغة استراتيجيات لبناء السلام والتنمية المتكاملة، ينبغي للجنة النظر في الحالات المختلفة للبلدان المعنية وتعزيز التنسيق المتكامل وأن تحترم احترامها كاملا حقها في تحديد الأولويات وأن تركز على تحقيق استقرار الحالة الأمنية

ويتعين تسليط الضوء على الميزات النسبية لصندوق بناء السلام مثل قدرته على اتخاذ قرارات سريعة، وتعاونه الوثيق مع لجنة بناء السلام، ومرونته التي تمكنه من الاستجابة للاحتياجات العاجلة، التي لا توجد لها آلية تمويل. وسيجعل ذلك الموقع الاستراتيجي للصندوق أكثر وضوحا.

إننا نحيط علما بالجهود الرامية إلى تعزيز إدارة صندوق بناء السلام، ونتطلع إلى تحسين إدارته، بما في ذلك من خلال الاستناد إلى التوصيات الصادرة عن المناقشات المستقبلية للفريق الاستشاري للصندوق.

ويتعين الإشارة كذلك إلى أن الصندوق قد حقق إلى حد بعيد مبلغه المستهدف المقدر بـ ١٠٠ مليون دولار أمريكي، طبقا لخطة عمله. ومن أجل مساعدة صندوق بناء السلام على سد احتياجاته المالية، وإظهار التزامنا القوي ببناء السلام، قدمت اليابان مساعدة إضافية قدرها ١٢,٥ مليون دولار أمريكي لصندوق بناء السلام عام ٢٠١١.

وستظل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، بدعم من مكتب دعم بناء السلام، العاصرين الرئيسيين لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وتقدر اليابان الدعم المستمر الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام. لكن بعد مرور ستة أعوام على إنشائه، فقد حان الوقت الآن لإعادة تنظيم أنفسنا من الداخل، لجعل اللجنة أكثر فعالية. وتعود ملكية اللجنة للدول الأعضاء. وتعد التزاماتنا القوية ودعمنا السياسي كدول أعضاء، إلى جانب الدعم المعزز لمكتب دعم بناء السلام، أمورا ضرورية لإدراك كامل قدرات لجنة بناء السلام.

يوصف اليابان رئيسة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، فإنها ستظل من خلال التعاون الوثيق مع رئيس وأعضاء لجنة بناء السلام، ملتزمة بقوة بعمل لجنة بناء السلام

تمويل متزايدة.

إن الصين تدعم باستمرار عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونشارك بنشاط في عمل اللجنة ونجري اتصالات وتبادل الآراء مع جميع الأطراف. ومن أجل تمكين اللجنة من القيام بدور أكبر في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ستواصل الصين المساهمة في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره للرئيس لتنظيم هذه المناقشة المشتركة الهامة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/66/675) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659). ويود وفد بلدي أيضا أن يعثتم هذه الفرصة لشكر السفير يوجين - ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، على عمله الممتاز بصفته الرئيس المنتهية ولايته. وأود أيضا أن أهني السفير أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبغلاديش، على توليه الرئاسة لهذا العام. وأنا واثق تماما من أنه سينفذ هذه المسؤولية الشاقة بنجاح كبير.

ما فتئت لجنة بناء السلام تقدم مساهمات كبيرة للبلدان المدرجة في جدول أعمالها في جهودها لتوطيد السلام، على النحو المتوخى في القرار التأسيسي. ومما يثلج الصدر أن نعرف أن اللجنة تحظى بالاعتراف بين وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال التنمية باعتبارها الآلية الحكومية الدولية المكرسة الرامية إلى تعزيز مستوى التنسيق والتماسك والتكامل في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع لضمان تحقيق السلام المستدام.

إن البلدان الخارجة من الصراع تحتاج إلى اهتمام فوري ومتزامن في العديد من المجالات، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني واستعادة الخدمات الأساسية وآليات العدالة الانتقالية وبناء المؤسسات اللازمة لتوفير الخدمات العامة والقيادة السياسية. وأدركت لجنة

وأن تعزز المصالحة السياسية وتسرع بناء الديمقراطية، مع إعطاء أولوية عليا للقضايا الأساسية التي تهدد السلام والأمن، ولاسيما قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا، ينبغي للجنة تعزيز التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. ونأمل أن تواصل اللجنة تحسين قدراتها على بناء المؤسسات وتنسيقها مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما تبحث عن أساليب محددة للمساعدة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي الوقت نفسه، ينبغي للجنة زيادة تسليط الضوء على المزايا الفريدة للبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، من أجل ضمان تحقيق تقدم حقيقي في بناء السلام في البلدان المعنية.

رابعا، ينبغي للجنة مواصلة تحسين فعالية أساليب عملها. فبناء السلام يشمل العديد من المجالات والأنشطة. وينبغي للجنة تليخيص تلك الخبرات وتحديد أفضل الممارسات. وينبغي أن تركز في اجتماعاتها على أولويات العمل من أجل ضمان الجودة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن توجه جهودها لضمان فعالية عملها على أرض الواقع، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من موارد مثل صناديق وبرامج الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام من أجل تفادي الازدواجية.

خامسا، ينبغي لصندوق بناء السلام أن يزيد دعمه لجهود بناء السلام في بلدان مرحلة ما بعد الصراع. والصين تعرب عن تقديرها للدور الإيجابي الذي يقوم به الصندوق في بناء السلام وترحب بجهوده لتدعيم بناء قدراته وإدارة أدائه وتعزيز اتصالاته مع لجنة بناء السلام وزيادة فعالية الموارد إلى أقصى حد. وندعو المزيد من البلدان إلى المساهمة في الصندوق. في الوقت نفسه، فإننا نحث المجتمع الدولي على تخصيص مزيد من الموارد المالية لبناء السلام بعد الصراع وعلى تعبئة مصادر

وتبادل الآراء مع أعضائه. وينبغي زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الأمر، إلى جانب تكثيف التفاعلات التي تهدف إلى تحسين التنسيق وصنع القرار. وبالمثل، فإن زيادة التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستكون موضع تقدير كبير.

ويجب مواصلة تعزيز ودعم التشكيلات القطرية بوصفها منبرا هاما ومضمونا لمختلف أصحاب المصلحة. وينبغي جعلها وسيلة فعالة يمكن من خلالها تحقيق الدعم الدولي لصالح البلد المدرج في جدول الأعمال. في الوقت نفسه، يمكن أن توفر التشكيلات للبلد المدرج في جدول الأعمال مجالا واسعا للتواصل مع المجتمع الدولي بشكل مباشر.

ونؤيد التركيز على النحو الواجب على تعزيز القدرات المدنية في أعقاب الصراع لأن اتباع نهج أكثر شمولا وتنسيقا لبناء القدرات المدنية سيضمن على نحو أكثر فعالية توفير الدعم اللازم لتلك البلدان. وقد أثبت صندوق بناء السلام بالفعل دوره الأساسي بتمويله السريع لأنشطة بناء السلام التي تشتد الحاجة إليها في وقت مبكر من الفترة الانتقالية بعد انتهاء الصراع، وهي الفترة التي تكون فيها مصادر التمويل لا تزال عادة غير متوفرة أو غير كافية بدرجة كبيرة.

نأمل أن يكون هناك تضافر في الجهود والتنسيق بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام حيث سيدعم الصندوق أهداف لجنة بناء السلام وأغراضها عن طريق إتاحة الأموال للمشاريع والبرامج الحيوية، التي من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في توطيد السلام في أعقاب الصراع.

نحن نتفق مع النهج الذي يتبعه صندوق بناء السلام المتمثل في التمويل من أجل الاستجابة السريعة والدعم لعدة سنوات، ونحن نؤيد أيضا فكرة أن البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام تستحق مزيدا من الموارد من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجياتها لبناء السلام المعدّة والمملوكة وطنيا. ومن المؤمل أن وضع خطة عمل مدتها ثلاث سنوات للفترة

بناء السلام عن حق أنه يتعين معالجة هذه المتطلبات الشاملة والمتعاضدة بطريقة محددة الأولويات من خلال إعداد وثيقة واحدة شاملة للتخطيط تتضمن عناصر مملوكة وطنيا ومعدة وطنيا ومحددة جيدا لبناء السلام. ووثيقة التخطيط الواحدة هذه هامة للغاية لضمان زيادة مستوى التماسك والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة العاملين على أرض الواقع.

والدور الحاسم للجنة واضح لنا جميعا. فهي تعمل على تحقيق الاندماج بشكل فعال بين الإنعاش الاقتصادي وتحقيق استقرار الحالة الأمنية. واللجنة تقوم بدور هام جدا في توعية المجتمع العالمي بالتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان مرحلة ما بعد الصراع والمساعدة في تنسيق التنفيذ الفعال على أرض الواقع. ولا شيء يمكن أن يحل محل أهمية القدرات والملكية الوطنية في عملية بناء السلام، بغض النظر عن مدى هشاشة أو صعوبة الحالة.

ولذلك، ينبغي أن يركز المجتمع الدولي جهده بالكامل على بناء القدرات الوطنية وتعزيز الملكية الوطنية بمرور الوقت. ووفد بلدي على ثقة بأن بيان الالتزامات المتبادلة الذي اعتمدهت ليبريا وغينيا، بوصفه صكاً جديدا لضمان المساءلة المتبادلة، سيكون مفيدا في تسريع وتيرة العمل لضمان الالتزامات والمساءلة.

ووفد بلدي يعرب عن الارتياح لأن لجنة بناء السلام قد بذلت جهودا كبيرة في مجال تنسيق أنشطة بناء السلام بين منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والتي تهدف إلى التنفيذ الفعال في البلدان المدرجة على جدول أعمالها. وعلى الرغم من أن تفاعل اللجنة مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لا يزال أمامه شوط طويل، فإنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليه لتعزيز تماسك الجودة على مستوى المقرر. ومن الممارسات الجيدة دعوة رؤساء اللجنة ورؤساء التشكيلات القطرية إلى تقديم إحاطات إعلامية لمجلس الأمن

على العقد الاجتماعي، وإنشاء المؤسسات التي تكوّن ديمقراطية تعمل، وتمكين المواطنين من تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

وخارج نطاق بناء السلام، تنظر اللجنة أيضا في بناء الدولة وإيجاد المجتمعات المفتوحة، والفضل في ذلك يعود للمساعدة من لجنة بناء السلام. كما كان من شأن إدراج جمهورية غينيا في جدول أعمال لجنة بناء السلام توسيع نطاق أنشطتها لتشمل الحالات الانتقالية الأخرى غير المراحل الانتقالية بعد انتهاء الصراع.

قبل أكثر من عام مضى بقليل، توليت منصب رئيس تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام، التي كان قد تم إنشاؤها بناء على طلب من حكومة جمهورية غينيا. ومع أن البلد لم يكن خارجا من صراع مسلح أو من آثار كوارث طبيعية، فقد كان لا بد من إعادة بناء كل شيء. وبعد مرور أكثر من خمسة عقود من الأنظمة الاستبدادية، أصبح الفساد مترسخا، وكان الجيش خارج سلطة المدنيين وغالبا ما يفتك بالسكان المدنيين بشكل منتظم، ووصلت مؤشرات التنمية البشرية في البلد إلى الحضيض. ما احتاج إلى إعادة بناء أولا وقبل كل شيء كانت الثقة بين المواطنين والدولة، الممتدة لفترة طويلة جدا بقوات الأمن والدفاع التي أساءت استخدام سلطاتها.

في حين أن هذا الجهد لا يمكن أن ينجح من دون إرادة سياسية قوية من جانب الحكومة المعنية لتولي ملكية عمليتي بناء الدولة وتحقيق السلام، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يؤدي دورا في دعم ذلك. ومع ذلك، لا بد للإرادة السياسية والملكية من جانب حكومة البلد المدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام، والإرادة السياسية والملكية من جانب البلدان الأعضاء في التشكيلة أن تتوفر جنبا إلى جنب.

لا يمكن للجنة إنجاز مهمتها إلا عندما تتوقف التشكيلة القطرية المخصصة لبلد ما عن كونها منتدى بسيطا لتبادل المعلومات بشأن الحالة في بلد معين وتصبح شراكة حقيقية

٢٠١١-٢٠١٣ وخطة لإدارة الأداء سيساعد إدارة الصندوق بطريقة فعالة وتتسم بالكفاءة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

كما يشير التقرير فإن هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لعام ٢٠١٣، ويحث وفد بلدي بإخلاص المجتمع الدولي على التبرع للصندوق. إن التبرع للصندوق بناء السلام هو استثمار ذكي. فهو يحصد الفوائد في شكل سلام واستقرار ورخاء باستمرار في جميع أنحاء العالم.

ختاما، نيبال هي أحد أكثر البلدان المساهمة بقوات وما فتئت تحظى بشرف عضوية في لجنة بناء السلام منذ إنشائها. أنا نفسي أتيت له الفرصة للعمل رئيسا للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة في عام ٢٠١٠. نيبال لم تكن عضوا في لجنة بناء السلام فحسب، ولكنها استفادت أيضا من التمويل من أجل بناء السلام. وفي هذا السياق تحديدا، نود أن نعرب عن التزامنا المتواصل بعمل لجنة بناء السلام. معا يمكننا أن نجعل هذه الهيئة الحكومية الدولية فعالة للملايين من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع نتيجة للآثار المدمرة للصراعات.

السيدة لوكا (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أشكر السفير غاسانا لالتزامه الدؤوب على رأس لجنة بناء السلام في عام ٢٠١١، وأود أن أتمنى كل النجاح للجديد الرئيس، السفير عبد المؤمن ممثل بنغلاديش.

تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي.

قبل سبع سنوات، لم تكن لجنة بناء السلام موجودة. وإذا أعدنا صياغة كلمات فولتير، فقد كان من الضروري إنشاؤها. ومنذ إنشاء اللجنة، أدى عملها إلى تعميق فهمنا لمفهوم بناء السلام، بما في ذلك لعدد متزايد من المسائل ذات الصلة بتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، وإعادة التفاوض

يكون هناك عدالة من دون وضع حد نهائي للإفلات من العقاب.

إن بناء السلام في غينيا يعتمد بقدر متساو على مواجهة الماضي والاستعداد للمستقبل. أما الأولوية الثالثة للتشكيلة فهي توفير العمالة للشباب والنساء. وهذا يعني التشجيع على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنساء ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف التي تستهدفهن.

من الضروري أيضا دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتهيئة ظروف الاستقرار التي تؤدي إلى خلق وظائف عالية الجودة، وذلك للحد من الفقر والأخطار التي تهدد السلام الاجتماعي. لقد حان الوقت أخيرا للاستفادة من الإمكانيات الهائلة للشباب الغيني، الذي يمثل أكثر من ٦٠ في المائة من السكان، وتحويله إلى عامل من عوامل الاستقرار والازدهار بدلا من عامل توتر وزعزعة للاستقرار. هذا هو التحدي المشترك التي يواجهها المنطقة دون الإقليمية والبلدان الأربعة غرب الأفريقية المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ومن المناسب في هذا الصدد البدء بعملية تفكير وتعزيز للنهج الإقليمي.

أود أن أختتم بياني بكلمات قليلة بشأن تنظيم عمل لجنة بناء السلام ودور الهياكل الداعمة لها. أولا، ينبغي لمكتب دعم بناء السلام - وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني على التزام موظفيه وحرفيتهم - أن يركز أكثر على ما يمكن اعتباره وظيفته الأساسية، وهي دعم اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة، وبوجه عام، دعم البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بدلا من السعي للقيام بالأبحاث المتعلقة بالسياسات أو تأدية دور معياري. فلم يتم تجهيز المكتب بالضرورة لمعالجة هذه الأدوار في الظروف المناسبة.

وفي السياق نفسه، ينبغي لصندوق بناء السلام الإبقاء

حكومية دولية، على استعداد لاستخدام الثقل السياسي لأعضائها مجتمعين من أجل تحقيق بناء السلام في ذلك البلد. يمكن عندئذ تحديد وتعزيز أوجه التآزر بين الأنشطة الثنائية للدول الأعضاء منفردة والعمل على ضمان التنسيق والتماكك في سياق الدعم للبلد المعني.

لقد عدت للتو من بعثة إلى كوناكري مع وفد من أعضاء التشكيلة، حيث تمكنت من تعميق أعمال بناء السلام مع جميع الأطراف الفاعلة الحكومية في الدولة والأطراف الفاعلة من غير الدول. تأتي هذه الزيارة كجزء من عملية الاستعراض الدوري الأول لبيان الالتزامات المتبادلة، الذي اعتمد في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي ويحتوي على عدد كبير من الأغراض التي تهدف إلى وضع اللمسات الأخيرة على العملية الانتقالية، وإتاحة المجال لتحقيق التنمية المستدامة في البلد، فضلا عن المصالحة بين الدولة الغينية ومواطنيها.

في هذا السياق، عملت الحكومة وشركاؤها بمجد على مدى الأشهر الستة الماضية، وخاصة في مجال إصلاح القطاع الأمني، وهو أحد الأولويات الثلاث للتشكيلة. وقد تقاعد ما يقرب من ٤٠٠٠ من الأفراد العسكريين في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. كما تم الانتهاء من التعداد الحيوي للجيش، الذي لولاه لم يكن من الممكن اكتمال هذه المرحلة الأولية من التقاعد ولا إجراء إصلاح متعمق لقوات الأمن.

يجب أن تجري الانتخابات العامة في عام ٢٠١٢. يرى العديد من الجهات الفاعلة هذه الانتخابات فرصة مهمة، بما في ذلك لدفع عجلة المصالحة الوطنية، شريطة أن تكون حرة وشفافة وموثوقة سياسيا وفتيا، وبالتالي تكون مقبولة للجميع ويرضى بها الكل.

في غينيا، كما هو الحال في البلدان الأخرى الخارجة من الصراعات، لا يمكن تحقيق المصالحة إلا بتسليط الضوء على حقيقة الماضي، وضمان العدالة لجميع الضحايا. لا يمكن أن

أن أشكر رئيس الجمعية على تنظيم هذه المناقشة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/66/675) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659). إنها مناسبة قيمة لكي نتدبر في العمل الذي قمنا به العام الماضي وفي التحديات التي تنتظرنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى السفير غاسانا على دوره القيادي في رئاسة اللجنة في عام ٢٠١١. كما نرحب بالرئيس الجديد، السفير مؤمن، ونتعهد له بدعمنا الكامل.

لقد خطت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام خطوات مهمة في العام الماضي في تحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز شراكتهما مع الجهات الفاعلة الخارجية وفي تحسين حشد الموارد للبلدان الخارجة من الصراعات. لكن لا يزال هناك متسع للمزيد من التحسين في تلك المجالات وغيرها. ونأمل ألا يقتصر التقرير السنوي على عرض الأعمال التي أنجزناها مؤخراً، بل أيضاً أن يوجه عملنا في المستقبل.

انخرطت البرازيل، بصفتها رئيسة التشكيلة القطرية لغينيا - بيساو، انخراطاً نشطاً مع الدول الأعضاء الأخرى في النظر في السبل الكفيلة بالاستجابة للاحتياجات الأشد إلحاحاً للبلدان الخارجة من الصراعات. وأود أن أسلط الضوء على أربعة جوانب نعتقد أنها ينبغي اعتبارها من الأولويات في العمل الحالي والمستقبلي الذي تضطلع به اللجنة والصندوق. وهذه الجوانب هي الأثر الميداني وحشد الموارد والشراكات مع الجهات الفاعلة الخارجية والعلاقات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

في عام ٢٠١١، اجتهدت اللجنة والصندوق في تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد الميداني. ويسرنا أن نرى استخدام أدوات انخراط أكثر فعالية مع الحكومات المضيفة وأن منظومة الأمم المتحدة قد ناقشت سبل تحسين التنسيق وتفاذي

على طابعه كمحفز والاستمرار في التركيز على تلك البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. فالالتزامات المتعلقة بميزانية منتصف المدة للصندوق لا تسمح له بالتدخل في كل مجال. ومهما كان تنوع مصادر أنشطة الصندوق مناسب التوقيت وفقاً للحالات الفردية، لا سيما من خلال آليات تمويل مرفق الاستجابة الفورية، فمن المهم تجنب التجزئة المفرطة للـ ١٠٠ مليون دولار المتاحة سنوياً تحت تصرف الصندوق. بيد أن صندوق بناء السلام يستطيع أن يؤدي دوراً مفيداً في توجيه جهود ما بعد انتهاء الصراع وبناء السلام بصورة أكثر فعالية حتى تتحول إلى أطر لتعزيز التنمية، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وسيتماشى ذلك أيضاً مع الاتفاق الجديد للانخراط في الدول الهشة، الذي اعتمده مجموعة الدول الهشة السبع وشركاؤها.

بالرغم مما تعرضت له لجنة بناء السلام من انتقادات وجهية وبالرغم من حداثة عهدها بوصفها أداة من أدوات الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، فقد بدأت اللجنة تتبوأ مكانها اللائق في المشهد المؤسسي للمنظمة. وإذا نجحت اللجنة في حفز السلطات والمجتمع المدني في البلدان المدرجة في جدول أعمالها لتولي زمام القيادة، وإذا تمكنت جميع الدول الأعضاء في اللجنة من امتلاك أنشطتها، وإذا استطاعت اللجنة أن تعول على التعاون التام من جانب الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة وعلى الدعم الكامل بالموارد البشرية من مكتب دعم بناء السلام وعلى التمويل الضروري من صندوق بناء السلام، من الممكن بالتأكيد أن تصبح لجنة بناء السلام جهة فاعلة رئيسية في إطار الأمم المتحدة وأن تعزز السلام الدائم في البلدان التي تطلب خدماتها.

ستواصل لكسمبرغ دعم جهود جميع الشركاء الرامية إلى زيادة الأثر الملموس الذي تحدته لجنة بناء السلام.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود

التداخلات.

مع المنظمات المالية الدولية والهيئات الإقليمية لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع في جذب الدعم المالي والسياسي الذي تمس الحاجة إليه. ونشيد إشادة خاصة بالدور المهم الذي اضطلعت به المؤسسات الأفريقية. لقد أثبت مصرف التنمية الأفريقي والهيئات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أنهم شركاء قيّمون للجنة. ونأمل أن تتعزز تلك الصلات.

من المهم أيضاً بالنسبة لنا أن نرشد تفاعلنا مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وفي عام ٢٠١١، وكما يشير التقرير، فقد أُتخذت خطوات مهمة لتشجيع توثيق التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وينبغي أن نتابع السير على ذلك الدرب.

نأمل أن تشهد الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ تبادلًا للآراء بصورة أكثر تواترًا فيما يخص أنشطة اللجنة. ومن المهم أيضاً أن يستفيد مجلس الأمن بقدر أكبر من مشورة اللجنة، إذ إنها تملك، كما نعلم، ميزات نسبية في تقديم نظرة أكثر شمولاً للتحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراعات. وتمثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية ومشاركة رؤساء التشكيلات في مناقشات مجلس الأمن ومشاوراته أدوات مفيدة لتعميق العلاقة. وقد دعمت البرازيل بنشاط، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن مؤخرًا، ضرورة إجراء حوار أقوى بين هاتين الهيئتين، وسنواصل القيام بذلك في السنوات المقبلة.

لقد أثبتت اللجنة والصندوق وجودهما بوصفهما جزئين مهمين في الأمم المتحدة وشبكتها لدعم البلدان في فترات ما بعد انتهاء الصراع. ونتوقع أن يواصل تطوير العمل المجدي وأن يكون لهما أثر إيجابي متنام على الصعيد الميداني.

ستواصل البرازيل، بصفتها رئيسة التشكيلة القطرية لغينيا - بيساو وعضواً في اللجنة التنظيمية، الانخراط في تلك العملية بهدف مساعدة البلدان الخارجة من الصراع في بلوغ السلام

من الضروري أن نتجنب خلق دورات لتقديم التقارير وآليات لا تلبث أن تشكل عبئاً جديداً على هياكل الحكومات المحلية المثقلة بالأعباء أصلاً. وينبغي أن نبسط عملنا لأقصى قدر ممكن وذلك بوضع إستراتيجية موحدة لبناء السلام تضم جميع الجهات الفاعلة وتحدد بوضوح المجالات التي تحظى بالأولوية. ونكرر أن النهج المتكامل الذي يأخذ في الحسبان الجوانب الإنمائية لبناء السلام - مثل تنشيط الاقتصاد وإعادة الخدمات الأساسية وتوظيف الشباب - ضروري لكي تحقق البلدان الخارجة من الصراعات السلام الدائم.

وسيبذل حشد الموارد يستأثر بكامل انتباهنا. فلجنة بناء السلام، كما نعلم، توفر منبرا للدفاع عن مصالح البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ودون الحشد الفعال للموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريعنا، فإن النتائج التي نحققها قد تقصر عن تحقيق أهدافنا.

وحالة غينيا - بيساو تظهر مدى أهمية الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي لبناء السلام. وفي حالة إصلاح النظام الأمني، لاسيما فيما يتعلق بتدشين صندوق معاشات التقاعد للعسكريين، يجب أن يكون الدعم المقدم من المجتمع الدولي - بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية - مكتملاً للالتزام المالي من قبل الحكومة المحلية. وتمثل اللجنة، من خلال الدور المحفز الذي تضطلع به، أداة حاسمة في النهوض بهذا المشروع والمشاريع الأخرى في غينيا - بيساو. وبين الدعم الذي وفرته اللجنة الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه في إطلاق المشاريع وخلق دائرة حميدة في البلدان التي قد تواجه في البداية صعوبات في حشد الموارد المالية.

من الضروري توسيع مجمع الشراكات بإضافة جهات فاعلة خارجية من أجل كفاءة استمرار أن يكون للجنة والصندوق أثر إيجابي على أرض الواقع. وينبغي تعزيز الحوار

والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وبينما ينبغي أن نعالج أي قصور في تنفيذ خارطة الطريق بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها في عام ٢٠١١ وأن نحدد الفرص التي يمكن من خلالها تحسين عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، ينبغي لنا جميعاً أن نضمن فعل كل ما في وسعنا لدعم اللجنة والصندوق في تنفيذ ولايتيهما.

وفي هذا السياق، تود إندونيسيا تسليط الضوء على ما يلي: أولاً، الملكية الوطنية لا تزال في غاية الأهمية ولتعزيز ذلك، من المهم بشكل حيوي أن يظل إطار مشاركة كل من اللجنة والصندوق والمساعدة التي يقدمانها منسجمين مع الاحتياجات والأولويات المحددة وطنياً. بمعرفة بلدان مرحلة ما بعد الصراع.

ثانياً، لقد وفرت تجربة لجنة بناء السلام معارف ورؤى متعمقة ذات قيمة عالية، ينبغي أن يستفيد منها مجلس الأمن وكذلك أمانة حفظ السلام في الأمم المتحدة بقدر أكبر. وحيثما يمكن إيجاد تآزر، ينبغي ألا نتردد في الاستفادة من المزايا النسبية لكل منا.

ثالثاً، ينبغي للجنة تقديم مدخلاتها العملية بنشاط عن كيفية تعزيز المنظومة الدولية لتسخير القدرات المدنية ودعمها. والاستعراض الجاري في منظومة الأمم المتحدة للقدرات العالمية والقرار ٦٦/٢٥٥، الذي اتخذ بتوافق الآراء يوم الجمعة الماضي، يوفران الإمكانية للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها لتمكينها من سد الثغرات المدنية في البلدان الخارجة من الصراع على نحو أكثر تنسيقاً وعلى أساس الطلب وبطريقة مستجيبة. ولأن معظم الصراعات تقع في البلدان النامية التي اضطلع العديد منها بعمليات انتقال ناجحة، من الضروري الاستفادة بصورة كافية من الممارسين المدنيين من بلدان الجنوب.

ولاستكشاف كيف يمكن للمناطق ذات القدرات المدنية المحرّبة، مثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أن تسهم

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المشتركة بشأن تقرير لجنة بناء السلام عن دورها الخامسة (A/66/675) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659). وأشكر السفير مؤمناً على عرضه التقرير السنوي للجنة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق للرئيس السابق للجنة، السفير غاسانا، إلى جانب الرؤساء الحاليين والسابقين للتشكيلات القطرية الستة والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، لعملهم القيم للغاية. ووفد بلدي يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم تجمع بلدان حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام.

إن البلدان الخارجة من الصراع، التي تواجه تحديات متعددة، تسلك دربا حرجا يمكن أن يؤدي إلى النجاح في إعادة البناء وتحقيق السلام أو السقوط في براثن عدم الاستقرار والعنف من جديد. ونهاية هذا الدرب ستتوقف أساساً على نوعية عملية بناء السلام المحددة وطنياً والتي تمسك بزمامها وتقودها عناصر وطنية. ولكن النوعية تتوقف إلى حد كبير أيضاً على الدعم المقدم من هيكل عالمي قوي وسريع الاستجابة لبناء السلام.

ولذلك، فإن إندونيسيا يسرها أن كلا من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام قد أحرز، في فترة زمنية قصيرة نسبياً، تقدماً باقتدار وأكد مركزه الحيوي على الصعيد الدولي. وكما ورد في تقرير اللجنة، فإن تركيز اللجنة المتزايد على التحسين في الميدان في البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها ونهجها الشامل، ناهيك عن جهودها المتزايدة للاتصال مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وتوعيتهم، قد عزز تأثيرها على المستوى القطري.

بناء السلام من خلال كل من مرفق بناء السلام والتعافي ومرفق الاستجابة الفورية. وفي ظل توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها الصندوق لتشمل ١٩٣ مشروعاً متعدد الأوجه في ٢٢ بلداً، تزداد أهمية الإدارة الماهرة للصندوق.

ونرحب بإعداد الصندوق خطة لإدارة الأداء لتوجيه لجان التوجيه المشتركة التابعة للوكالات المتلقية في الأمم المتحدة في تخطيط ورصد بناء السلام على نحو أفضل، مع الإشارة أيضاً إلى التحديات المذكورة في تقرير الأمين العام.

وفي سياق عمل كل من اللجنة والصندوق، فإن ثمة حاجة إلى مزيد من الوضوح في العلاقة بين الممثلين الخاصين للأمين العام والنظام القطري المقيم ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي أن يكون هناك أيضاً مزيد من التماسك فيما بينها ومع غيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

ختاماً، تعرب إندونيسيا عن التزامها القوي بمواصلة دعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والقيام بدورها في الإسهام في زيادة تعزيز استجابات كل منهما.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لمناقشة التقريرين الهامين اللذين يوجزان التقدم الذي أحرزه صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة (A/66/659) ولجنة بناء السلام (A/66/675).

أود أولاً أن أتناول صندوق بناء السلام. اعترافاً بالثغرة الحاسمة التي يسدها الصندوق في الاستجابة الدولية للصراع واعترافاً بمسار الصندوق إيجابي، فإن المملكة المتحدة ستظل صديقاً قوياً للصندوق ومساهماً فيه. ويغطي تقرير الأمين العام فترة حقق الصندوق خلالها تقدماً ملحوظاً نحو إنجاز عدد من الإصلاحات البالغة الأهمية. وعلى وجه الخصوص، نرحب بشدة بالتقدم الذي حققه الصندوق باتجاه تصميم برنامج مبني

في استعراض الأمم المتحدة وأن تقيم شراكات لتقديم الخبرة، استضافت إندونيسيا والنرويج أول مشاورات إقليمية حول هذا الموضوع في بالي في بداية هذا الشهر. وقد تمحضت المشاورات عن أفكار ومقترحات مفيدة، نأمل أن تكون بمثابة إسهامات هامة.

رابعاً، نؤيد تأييداً تاماً التركيز على تعبئة الموارد وإقامة الشراكات، كما هو وارد أيضاً في خارطة طريق لجنة بناء السلام بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها في عام ٢٠١٢. ووفرت النتيجة التي توصلت إليها فرقة العمل التابعة للجنة والمعنية بدور القطاع الخاص في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، والتي شرفت إندونيسيا بتسييرها في عام ٢٠٠٨، بعض التوجيهات المفيدة جداً في إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة التقليدية وغير التقليدية مثل المنظمات الخيرية. ونأمل أن يتم التركيز على هذا الجانب، المنصوص عليه في خارطة الطريق لعام ٢٠١٢، على النحو الواجب وزيادة تطويره بشكل ملموس.

ويلاحظ وفد بلدي باهتمام مختلف المقترحات المتعلقة بتمويل الاستجابة السريعة الواردة في الاستعراض المستقل للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالقدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/65/747)، والتي أكد الأمين العام على أهميتها في تقرير المتابعة الذي قدمه عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311). ونرى أن ثمة ميزة قوية في استكشاف ما إذا كانت هناك إمكانية لاستنساخ نموذج مرفق رأس المال المتداول التابع لبرنامج الأغذية العالمي للتمكين من التمويل السريع والقابل للتنبؤ في عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً أيضاً تعميق الشراكات مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والذي من شأنه أن يتيح وسائل جديدة لتوجيه الموارد إلى أولويات بناء السلام الحاسمة.

وأخيراً، يسر إندونيسيا أن تلاحظ التأثير المعزز لصندوق

على النتائج.

معينة. ويتعين أن توفر أيضا المساندة والدعم السياسيين لفريق الأمم المتحدة في الميدان. ولا يتعين أن تكرر جهود فريق الأمم المتحدة.

ونحتاج، بشكل خاص، إلى إيجاد سبل أوضح للحكم على ما تحققه تشكيلات لجنة بناء السلام بالفعل في البلدان. وسيساعد تدعيم ثقافة المساءلة المتبادلة على تعزيز أداء اللجنة. ويتعين على البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة الوفاء بالتزاماتها، لكن ينبغي للجنة في المقابل أن تبين للبلدان المدرجة على جدول أعمالها الكيفية التي تقدم بها خدماتها إليها. وستؤدي زيادة المساءلة إلى تحقيق نتائج أفضل. ومن دواعي سرورنا أن نرى الاتفاق على خارطة طريق ٢٠١٢ الطموحة الخاصة باللجنة. ويتعين القيام بالكثير في عام واحد، ويجب علينا جميعا القيام بدورنا من أجل ضمان حفاظ جدول الأعمال على وتيرته.

إيجازا لما سبق، فإننا نرحب بالتقدم الذي حققه كل من صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام خلال هذه الفترة، ونأمل في استمرار هذا التقدم بفضل الدعم الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام.

السيد نانكرفيس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تتكلم أستراليا بوصفها بلدا ملتزما بالعمل من أجل بناء السلام، وهو من بين الأعمال الأكثر صعوبة ولكن الأكثر أهمية التي يمكننا القيام بها، وملتزما تجاه لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقدير أستراليا لعمل الرئيس المنتهية ولايته للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، السفير غاسانا ممثل رواندا، والإعراب عن ثقتنا في قيادة الرئيس القادم، السفير مؤمن ممثل بنغلاديش.

توفر هذه المناقشة فرصة مهمة لتقييم هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ توصيات استعراض عام ٢٠١٢. وأود أن أتناول بإيجاز ثلاثة

ولكي يكون للصندوق معنى، فإنه يجب أن يكون قادرا على تحقيق تحسينات على أرض الواقع للمجتمعات المحلية والبلدان المتضررة من الصراع. وخطة العمل الجديدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ تدل على وجود التزام بتحسين رصد وقياس تأثير عمل الصندوق. وسيكون ذلك أمرا قيما للغاية. والمملكة المتحدة تشجع على زيادة استخدام الاستعراضات والتقييمات المستقلة واختيار مؤشرات بحثية مستقلة ملائمة وعلى المشاركة القوية لمكتب دعم بناء السلام لضمان أن نحافظ على التركيز على تصميم برامج فعالة وقياسها.

والمملكة المتحدة تشير إلى أن ولاية الصندوق تتطلب منه أن يكون محفزا واستراتيجيا وأن يعالج الثغرات في بناء السلام. وترحب المملكة المتحدة بالحالات العديدة والمتزايدة التي أوفى فيها الصندوق بتلك المعايير. ومع ذلك، يمكن مواصلة زيادة نسبة الأنشطة التي جرى تقييمها بشكل مستقل على أنها تسهم بشكل كبير في بناء السلام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة استخدام تحليل الصراعات ومن خلال العمل وفق نظم بناء السلام القائمة في البلدان بالفعل وبناء فهم عالمي مشترك لماهية بناء السلام الحفاز وتطبيقه بوصفه معيارا صارما لجميع المخصصات المستقبلية من الصندوق. واضطلع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام بالفعل بعمل ممتاز في ذلك المجال، ونأمل في استمرار ذلك. وبتلك الطريقة، سيكون صندوق بناء السلام قادرا على ضمان تحقيق أعلى مردود من الأموال المنفقة.

أود أن أنتقل الآن إلى عمل لجنة بناء السلام. حيث يظل تحسين أثر اللجنة في الميدان أكثر الأولويات أهمية. ونحتاج إلى تحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد. وينبغي للجنة استخدام الثقل السياسي المشترك لدولها الأعضاء من أجل سد الفجوات في الدعم الدولي للقطاعات الرئيسية لبناء السلام في بلدان

ويتمثل المجال الثاني الذي أود التأكيد عليه في دعم الملكية الوطنية. وذلك المبدأ هو المبدأ الأساسي الذي يحدد عمل وأنشطة لجنة بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمالها، ويتعين أن يظل كذلك. وإننا ندعم الجهود الرامية إلى تحديد الالتزامات بين اللجنة والبلدان المدرجة في جدول الأعمال بشكل أفضل وأكثر تحديدا لجمعها أكثر قابلية للقياس وجعلها متوائمة بشكل أوثق مع الأولويات الوطنية.

إننا نرحب بالجهود المبذولة في نيويورك لإشراك الممثلين الدائمين للبلدان المدرجة في جدول الأعمال بشكل أعمق في العمل المتعلق بالسياسة العامة للجنة. ونشير إلى أن الاتفاق الجديد للانخراط في الدول الهشة، الذي اعتمد مؤخرا، يوفر لنا خطة لدعم الملكية الوطنية وبناء الثقة المتبادلة وتحقيق نتائج أفضل فيما يخص بناء السلام. وإذ نشير إلى أن ثلاثة من البلدان الستة الرائدة في الاتفاق الجديد مدرجة في جدول أعمال اللجنة، فإننا نتطلع إلى اضطلاع اللجنة والصندوق بدور ريادي في دعم الاتفاق الجديد. وإن أستراليا فخورة بتوصلها إلى ترتيب جديد للشراكة مع تيمور - ليشتي لتنفيذ الاتفاق الجديد. ونشجع باقي البلدان على بناء شراكات مشابهة.

ثالثا، أود التركيز على الدور المهم الذي تضطلع به اللجنة بوصفها منبرا لتشاطير المعارف والتجارب. ونحيط علما بالطابع الابتكاري للاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع: تجربة رواندا، الذي عقد في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولقد سعت أستراليا باستمرار إلى الاستفادة من تجارب منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ننتمي إليها في إطار مشاركتنا في أعمال لجنة بناء السلام. وتعمل أستراليا، في محاولة منها لتوطيد الدروس المستخلصة وتشاطيرها على نحو أفضل، مع شركائها على إعداد منشور يتضمن التجارب المستخلصة من عمليات حفظ السلام وبناء السلام في جزر سليمان

بمجالات واردة في التقرير السنوي للجنة (A/66/675) وهي في غاية الأهمية للمضي قدما بعمل اللجنة.

يتمثل المجال الأول في تعزيز أثر اللجنة في الميدان. حيث أن هدفها النهائي هو تحسين حياة من يعيشون في الدول الخارجة من الصراع. ويشكل تعزيز الأثر في الميدان أحد المواضيع الشاملة لاستعراض عام ٢٠١٠ (A/64/868، المرفق) وهو حقا هدف شامل لخارطة طريق اللجنة لعام ٢٠١٢. ومع ذلك، من السهل ذكر ذلك الهدف لكن تحقيقه أمر أصعب بكثير.

يشكل بناء روابط أفضل مع العناصر الفاعلة في الميدان جزءا مهما من الإجابة. ويجب على اللجنة النظر في كيف يمكنها أن تدعم وتكمل على أفضل وجه عمل الأفرقة القطرية والبعثات التابعة للأمم المتحدة، وتحديدًا، الممثلين الخاصين للأمين العام والممثلين التنفيذيين للأمين العام والمنسقين المقيمين. وتحتاج العلاقة بين التشكيلات القطرية وتلك الأطراف الفاعلة إلى المزيد من التوضيح والتعزيز.

يجب علينا النظر بعناية إلى الميزات النسبية للجنة، والتي تشمل الدور الدعوي والقدرة على حشد مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة. ويتعين على اللجنة تشجيع انخراط أكثر نشاطا للأطراف الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف في الميدان. ومن هذا المنطلق، أوفدت أستراليا مستشارا معنيا ببناء السلام إلى فريتاون من أجل تعزيز مشاركتنا في بناء السلام في سيراليون وليبيريا ومن أجل تعزيز الروابط بين تفاعلنا في نيويورك وفي الميدان.

وبينما يمثل حشد الموارد دورا واحدا فقط من أدوار اللجنة، فهو عنصر حيوي لزيادة الأثر في الميدان. ويشكل النهج الجديد المتبع من قبل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في ليبيريا في وضع خطة موسعة للأولويات ترتبط ببيان الالتزامات المتبادلة، تطورا جديدا ومهما في ذلك الصدد.

الأول/ديسمبر ٢٠١١ وإسهامها الجماعي في النتائج الإيجابية لبناء السلام في البلدان المهشة والبلدان الخارجة من الصراع. كما أود شكر السفير غاسانا على بيانه وورثاسته خلال العام الماضي، وكذلك السفير مؤمن على إسهامه.

إن كرواتيا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به في وقت سابق خلال هذه المناقشة. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يشهد تقرير لجنة بناء السلام الذي ناقشه اليوم، خصوصا الجزء المتعلق بالتشكيلات القطرية، بالجهد المستمر الذي تبذله اللجنة لدعم تنمية القدرات الوطنية وتعبئة الموارد، فضلا عن الموازنة بشكل أفضل بين جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية لتحقيق الأهداف المشتركة في لبناء السلام في ظل وسائل مشاركة ملائمة. وكرواتيا ترحب بأنه جرى في وقت مبكر في العام الماضي اعتماد خارطة الطريق بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها، وهي أداة تنفيذية رئيسية لعمل اللجنة خلال العام، وكذلك لجميع الأنشطة التي يجري القيام بها في عملية تنفيذها الشامل.

وبناء مؤسسات مدنية قوية وموثوقة وشاملة والقدرات المصاحبة يمثل الأساس للسلام والرفاه المستدامين للدولة. ونحن على اقتناع بأن هذه المهمة الهائلة ينبغي أن تبدأ بسرعة تحديد أي قدرات وطنية بقيت بعد انتهاء الصراع ثم توليها بالرعاية المتروية وإعادة بنائها بصورة مكثفة. واتخاذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإجراءات سريعة وفعالة، ولا سيما النشر الفوري للخبرات المدنية المناسبة لمساعدة هذا الجهد، أمر في غاية الأهمية.

في هذا السياق، تتابع كرواتيا عن كئيب الاستعراض الحالي للقدرات المدنية والذي يهدف إلى إنتاج آلية مرنة وفعالة وموجهة بقدر أكبر نحو تلبية الطلب وقائمة على الشراكة لنقل المهارات والمعارف المدنية إلى الجهات الفاعلة الوطنية.

ومنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في بابوا غينيا الجديدة وتيمور - ليشتي.

سأنتقل بإيجاز إلى صندوق بناء السلام. حيث تقر أستراليا بالحاجة إلى تقديم مساعدة مالية مرنة وحسنة التوقيت لبناء السلام، ونحن ندعم الصندوق لأن ذلك هو ما يقوم به تحديدا. وكانت أستراليا أول من التزم بالتبرع للصندوق عند إنشائه. وقد سررنا فيتشرين الثاني/نوفمبر الماضي بمضاعفة مساعدتنا السنوية لتصل إلى ٤ ملايين دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

ونشيد بالخطوات المتخذة لتعزيز كفاءة وفعالية الصندوق باستمرار. وشد من عزيمتنا بوجه خاص الاهتمام المتزايد بدور المرأة في أنشطة بناء السلام من خلال مبادرة الترويج للمنظور الجنساني والخطوات الرامية إلى تعزيز وظائف الرصد والتقييم بحيث يمكن استخلاص الدروس وتطبيقها على البرامج الحالية والمستقبلية. ونحن ننظر في خيارات لتوفير دعم إضافي بالموظفين لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك المجال. وبإيجاز، نحن نعتقد أن الصندوق يساعد على ضمان أن يكون بناء السلام واقعا وليس مفهوما مجردا فحسب.

في الختام، أود التأكيد على التزام أستراليا بدعم اللجنة والصندوق لإحداث تغيير ملموس ودائم في حياة الناس في البلدان الخارجة من الصراع. ويشكل ذلك الهدف النهائي الذي سيقاس ويتعين أن يقاس به عملهما.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود شكر الرئيس على تنظيمه هذه المناقشة المشتركة بشأن التقدم المحرز في المضي قدما في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الميسرين المشاركين عن هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ (A/64/868، المرفق)، الوارد في تقرير لجنة بناء السلام عن دورها الخامسة (A/66/675)، فضلا عن أنشطة صندوق بناء السلام من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون

أخيراً، ترحب كرواتيا بأن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت أيضاً استمرار التحسن في التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وهو ما يدل عليه أيضاً تقرير اللجنة في الأقسام ذات الصلة المخصصة للبلدان. وخلال العام، شهدنا أمثلة على الدور المحفز الناجح الذي يقوم به الصندوق، والتي أعقبها، على النحو المنشود، توفير تمويل أكبر وطويل الأجل لجهود التعافي والتعمير. وباختصار، وكما أشير إلى ذلك مرارا وتكرارا، ينبغي تقديم أي شكل من أشكال المساعدة الدولية في الوقت المناسب وحسب الطلب وعلى نحو مستدام، والأهم من ذلك، ينبغي تقديمها في شكل دعم مباشر للمؤسسات الوطنية، وفقا للأولويات الوطنية المحددة سلفا.

وهناك بوضوح مجال لمشاركة لجنة بناء السلام بصورة مرنة بقدر أكبر وأكثر توجها نحو تحقيق النتائج في الجهود الرامية إلى مساعدة المجتمعات الخارجة من الصراع في بناء سلام دائم. وكرواتيا، بصفتها نائب الرئيس المنتخب حديثا للجنة، على أهبة الاستعداد للقيام بدورها في الجهود الجماعية لتحقيق تلك الغاية.

السيد إيراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الدائم لرواندا، السفير يوجين - ريتشارد غاسانا، رئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠١١، والممثل الدائم لبنغلاديش، السفير مؤمن، الرئيس الحالي للجنة، على بيانهما وعلى عرضهما لتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (A/66/675). وأود أن أشيد أيضا بالسفير غاسانا لأدائه المتميز على رأس اللجنة في عام ٢٠١١، ولا سيما فيما يتعلق بتعميق العلاقات المؤسسية مع المنظمات الإقليمية الأفريقية وتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض عام ٢٠١٠. ويمكنني أن أؤكد للسفير مؤمن تعاوننا الكامل في عام ٢٠١٢. وأرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/66/659).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتونس

وعلاوة على ذلك، تؤيد كرواتيا إنشاء سوق عالمية للقدرات المدنية، يديرها فريق الأمم المتحدة المعني بالقدرات المدنية والذي يتمثل الهدف الرئيسي منه في ضمان تحسين المواءمة بين الطلب والعرض في مجال القدرات المدنية المتخصصة في المجالات الحاسمة المحددة بصورة مشتركة. وتتطلع إلى التعاون الوثيق مستقبلا مع الفريق، بما في ذلك خلال زيارته المقبلة في نيسان/أبريل.

وكرواتيا تتابع باهتمام كبير المبادرات الأخرى ذات الصلة في مجال بناء الدولة وبناء السلام. ونرحب على وجه الخصوص بالمبادرة الأخيرة بشأن البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات والتي أسفرت عن الاتفاق الجديد للعمل في الدول الهشة والذي جرى التوصل إليه في العام الماضي في بوسان. وانطلاقا من الحقيقة التي لا خلاف عليها المتمثلة في أن الدول الهشة وتلك الخارجة من الصراع تتطلب اتباع نهج مختلف جذريا للتنمية نظرا للتحديات الأمنية والسياسية الخاصة التي تواجهها، فإن المبادرة الجديدة توضح الأهداف القائمة لبناء السلام وبناء الدولة وتتضمن طرائق جديدة للعمل وتحدد الالتزامات بوضوح بغية تعزيز بناء الثقة المتبادلة والتعاون.

كما أنها تسعى إلى إقامة شراكة عالمية جديدة شاملة وممتدة، تجمع بين الجهات المانحة التقليدية والجديدة، والتي كثيرا ما تتشاطر تجارب مماثلة لتجارب الدول التي تستعد لدعمها. وكرواتيا تنتظر النتائج الأولية للمشاريع الرائدة بموجب الاتفاق الجديد وإعداد المؤشرات المناسبة للمساعدة على قياس التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك السياسة المشروعة وأمن المدنيين والعدالة التريهة والعمالة والإدارة الفعالة. ونرى أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تولي اهتماما لهذه المبادرة الجديدة، وخاصة الطرق التي تسعى بها إلى حل القضايا ذات الصلة بالمساءلة والشفافية واتباع نهج يركز على النتائج.

وشيلي تؤكد من جديد ضرورة تنفيذ التوصية ذات الصلة في استعراض عام ٢٠١٠. ومن ثم، فإننا نرحب بأن رئيس لجنة بناء السلام مدعو الآن إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة وتقديم وجهة نظر اللجنة في الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

بخصوص الدعم الذي يجب تقديمه في مجال تنمية القدرات المدنية، تنوه شيلي بقيمة تفاعل اللجنة مع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى وبحقيقة أن اللجنة هي المحفل المناسب لتنفيذ عدد كبير من التوصيات الواردة في التقرير المستقل (A/65/747) للفريق.

في هذا الصدد، من الضروري أن نؤكد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما بين البلدان المشاركة التي نجحت في بناء السلام. وفي هذا المقام، يمكن لأمريكا اللاتينية أن تسهم بخبرة وافرة.

علاوة على ذلك، يقدر وفد بلدي الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون الدعم الميداني، السيدة سوزانا مالكوروا، إلى اللجنة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. تتشاطر شيلي وجهة نظر البلدان التي أعربت في تلك المناسبة والمتمثلة في اهتمامها بإمكانية أن تكون بعض البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة بمثابة الرائدة في تنفيذ اتفاقات الشراكة.

يؤكد بلدي على العمل الذي أنجز في العام الماضي في إقامة علاقات جديدة مع المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة مبادرة الشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي. ويمثل توثيق العلاقات مع البنك الدولي، فضلا عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، في إطار الأمم المتحدة، خطوات يرى وفد بلدي بأنها تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأعمال التوعية التي تقوم بها اللجنة. كما ينبغي التأكيد على الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، الذي عقد في رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

بصفته منسق حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام.

وأود أن أشيد بالعمل الذي يقوم رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة وفرق دعمهم في مختلف المجالات ذات الصلة بمساعدة حكومات البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للعمل الذي تضطلع به وكالة الأمين العام لشؤون دعم بناء السلام، السيدة جودي تشنغ - هوبكتر، ومكتبها في مساعدة اللجنة والتشكيلات المختلفة.

تود شيلي أن تشير إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُدرجت غينيا على جدول أعمال لجنة بناء السلام لتصبح البلد السادس على جدول الأعمال. ويدل هذا على أن دور اللجنة يزداد قوة بمرور الوقت، على نحو يتناسب مع احتياجات كل بلد.

وينوه بلدي بالجهود الكبيرة التي بُذلت لتعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض عام ٢٠١٠. ونود على وجه الخصوص أن نشدد على الأهمية المعطاة لتنمية القدرات الوطنية. ونقر بالتقدم المحرز في تفاعل اللجنة مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. ونولي أهمية كبيرة لمشاركة رؤساء التشكيلات المعنية وممثلي البلدان ذات الصلة في المناقشات حول ولاية أي بعثة سياسية أو بعثة لحفظ السلام، ونسلط الضوء على هذه المشاركة.

ومع ذلك، يرى بلدي أن هناك مجالا لإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد من أجل إجراء مناقشة، بطريقة غير رسمية ومرنة، حول المسائل المتعلقة ببناء السلام التي تم مجلس الأمن. ونعتمد أن مناقشة كهذه يمكن أن تجري في الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام.

وعلى الرغم من أن هذين جانبان مختلفان للعمليات في دول مرحلة ما بعد الصراع، فإنهما وجهان لعملة واحدة.

إن تجربة رواندا ذات قيمة كبيرة بالنسبة لعمل اللجنة.

أود، شأني شأن الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي، أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر السفير أوجين - ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، والرئيس السابق للجنة بناء السلام، على قيادته القديرة والملتزمة في عام ٢٠١١. أود أيضا أن أهني السفير عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، على انتخابه رئيسا للجنة بناء السلام، وأتمنى له التوفيق والنجاح في تسيير شؤون اللجنة في عام ٢٠١٢. كما أود أن أشكر رؤساء مختلف التشكيلات القطرية على جهودهم الدؤوبة في قيادة وتوجيه دعمنا للبلدان المدرجة في جدول الأعمال، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام على تقديمه الدعم الفعال والكبير الذي يواصل توفيره لعملائنا.

تؤيد نيجيريا تأييدا تاما البيان الصادر عن حركة عدم الانحياز. ومع ذلك، نود تسليط الضوء على بعض المسائل الأخرى ذات الأهمية البالغة بالنسبة لوفد بلدي.

إن التقرير السنوي عن لجنة بناء السلام المعروض علينا هو الأول منذ الاستعراض الذي جرى عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام بالأمم المتحدة (A/64/868، المرفق). أنه يجسد التقدم الجدير بالثناء الذي حققته لجنة بناء السلام، ولا سيما في دعم الجهود الوطنية لبناء السلام في البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها، وهي بروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون. ومع ذلك، يبرز التقرير أيضا التحديات التي لا تزال قائمة في تلك البلدان، وكذلك في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحسين أداء لجنة بناء السلام وفعاليتها.

هناك خمسة تحديات رئيسية ينبغي لنا، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، وفي لجنة بناء السلام على وجه الخصوص، أن نتصدى لها من أجل زيادة تأثير عملنا في دعم جهود بناء السلام.

تأتي النساء والشباب في صميم نشاط اللجنة. تقدر شيلي الاجتماع مع المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتؤيد استنتاجاته، لا سيما المتعلقة بتفعيل الحوار بين التشكيلات القطرية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن أولويات مشاركة المرأة في بناء السلام منذ البداية.

انتقل إلى تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، لنؤكد النجاح المتزايد للصندوق ولنشكر الدول الأعضاء التي جعلت ذلك ممكنا، ولكن، في الوقت نفسه، ندعو الدول إلى الاستمرار في تقديم المساهمات. في غضون ذلك، تعتقد شيلي أنه ينبغي النظر في سبل توسيع نطاق أنشطة التوعية للصندوق من أجل تحقيق مزيد من الموارد. في هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي تعزيز المبادرات المشتركة مع القطاع الخاص.

علاوة على ذلك، نحن نرحب بكون أن مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين قد احتلت مكانا محمدا في صندوق بناء السلام حيث من الممكن الانطلاق منه للترويج لها خارج البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وختاما، نحث اللجنة على مواصلة العمل على وضع استراتيجية للاتصالات من أجل إيصال المعلومات عن عملها وأهدافها إلى عدد أكبر من المؤسسات ونطاق أوسع من الجمهور.

يعتقد بلدي أن لجنة بناء السلام تمثل أفضل منتدى استشاري حكومي دولي لتوجيه وتنمية الوعي ببناء السلام والممارسات في ذلك المجال. في هذا الصدد، أؤكد مجددا التزام بلدي تجاه عمل لجنة بناء السلام.

السيد أوكافور (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد النيجيري، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن التقرير السنوي (A/66/675) عن لجنة بناء السلام وتقرير الأمين العام (A/66/659) عن صندوق بناء

يبيّن إمكانات لجنة بناء السلام بوصفها منتدى يمتلك أعضاؤه العديد من الخبرات التي يمكن تشاطرها. في ذلك الصدد، ينبغي للجنة بناء السلام أن تدرس الكيفية التي يمكن بها تبادل أفضل الدروس المستفادة المتراكمة في بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

خامساً، لن يكون هناك عمليات بناء سلام جديدة من دون تمويل، ولكن يجب توجيه التمويل للأولويات الهامة في بناء السلام من أجل تحقيق النتائج المرجوة والملموسة. هذا يقودني إلى تقرير الأمين العام السنوي عن صندوق بناء السلام.

يكشف التقرير عن صندوق بناء السلام عن زيادة كبيرة في المساهمات، من ٣١,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٦٦,٧٣ مليون دولار في عام ٢٠١١، على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي. ونحن نشكر الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى ونشيد بها لأنها أسهمت بتلك المساهمات التي لا تقدر بثمن.

بيد أننا نحث الجهات المانحة الأخرى، لا سيما المنظمات الخيرية والقطاع الخاص، على تقديم المزيد من التبرعات لاستدامة السلام والأمن العالميين.

ومع أن الالتزامات والودائع التراكمية لنيجيريا في صندوق بناء السلام ربما لا تبدو كبيرة، فقد أسهمنا إسهاماً كبيراً على المستوى الثنائي وتعاوناً مع الأمم المتحدة في استراتيجيات بناء السلام، مستخدمين خبرتنا وأفضل الممارسات لدينا، لا سيما في عمليات حفظ السلام.

ويتطلب بناء السلام الفعال في أعقاب الصراع توليفة ذكية من الدعم الدولي للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام وتحقيق هذه البلدان للملكية الوطنية. ويتمثل دور اللجنة في حشد الدعم الدولي واستدامته. بيد أن على البلدان المدرجة في جدول أعمالها أن تمارس الملكية الوطنية الفعالة.

أولاً، ينبغي للجنة بناء السلام تكثيف جهودها لتعزيز التعاون المؤسسي المشترك فيما بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة، في المقر وفي الميدان. إن من شأن إحراز التقدم في ذلك المجال المساعدة على تجنب تداخل الأعمال والازدواجية في الجهود، وضمان قدر أكبر من الوضوح والمسؤولية والمساءلة. نيجيريا تؤكد أيضاً على ضرورة زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صياغة وتنفيذ أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ثانياً، لن يتسنى للجنة بناء السلام القيام بالدور المتمثل في تعزيز الترابط والتكامل بين الإجراءات إلا إذا لم نعزز نحن، بوصفنا دولا أعضاء، اتساق وجهات نظرنا وإجراءاتنا في مختلف الهيئات الحكومية الدولية التي نشارك فيها.

ثالثاً، تنطوي العضوية في لجنة بناء السلام على التزام - في الواقع، التزام سياسي وأخلاقي - بدعم جهود بناء السلام على الصعيد العالمي، وبغض النظر عن أين تدعو الحاجة إلى ذلك. ومع ذلك، هناك الآن اتجاه متزايد لأن يتحمل رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة عبء دعم البلدان المدرجة في جدول الأعمال. وكان التصميم الأصلي للجنة بناء السلام، المُتَّجَسَّد في تركيبها الفريدة، ينطوي على أن يسهم جميع الأعضاء إسهاماً فعالاً في بناء السلام. ويمكن لهذه الإسهامات أن تأخذ أشكالاً مختلفة، بما في ذلك المشاركة بنشاط في المناقشات التي تجريها التشكيلات القطرية المخصصة، والانضمام إلى الرحلات الميدانية إلى البلدان المدرجة في جدول الأعمال، وتبادل الخبرات في مجال بناء السلام والتنمية.

رابعاً، في حين أن البلدان النامية قد لا تكون قادرة على توفير دعم مالي كبير، فإن معظمها لديه تجارب هامة ليتشاطرها. الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، الذي عقده رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وتم وصفه بالتفصيل في التقرير السنوي،

في حشد الموارد وفي تطوير أوجه التآزر مع المؤسسات المالية الدولية.

إن الإسهامات الملموسة التي قدمتها كل تشكيلة من التشكيلات القطرية المخصصة في الاستقرار على المدى الطويل والتنمية الاقتصادية للبلدان في أعقاب الصراع ستحسن من فهمنا وتقديرنا الجماعيين لتحديات جهود بناء السلام وتعقيدها.

يمكن أن نشير إلى التقدم المحرز نحو السلام المستدام في بوروندي وسيراليون والذي ساعد في وضع نماذج للاستراتيجيات الناجحة لبناء السلام في أعقاب الصراع. وينبغي أن يكون هدفنا في لجنة بناء السلام تطبيق هذه المعرفة وهذا الفهم في مساعدة ليريا وغينيا - بيساو وجمهورية غينيا في التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال بناء السلام. ومن الضرورة بمكان الاستماع بانتباه إلى آراء البلدان المعنية والتعلم من تجاربها الخاصة في الانخراط مع هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة. وستساعد قاعدة المعرفة الناتجة في خلق توافق في الآراء حول المسائل المتعلقة ببناء السلام فضلاً عن الفهم المشترك للتحديات والمعوقات الكامنة في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ويتطلب نجاح مساعي الأمم المتحدة في بناء السلام توفر الموارد المالية الكافية. وبما أن صندوق بناء السلام يوفر رأس المال الابتدائي اللازم لجذب موارد التمويل الأخرى، فهو يمثل عنصراً أساسياً في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي العام الماضي، حدد الأمين العام رقماً مستهدفاً هو صرف ١٠٠ مليون دولار كل عام خلال السنوات الثلاث المقبلة من الصندوق. ونعتقد أن هذا الرقم المستهدف يتناسب مع التحديات التي نتظرنا. ويتطلب بلوغ ذلك الرقم المستهدف تقديم الدول الأعضاء للتبرعات، التي وصفت على نحو ملائم بأنها استثمار في السلام.

بالتأكيد، لن يصبح السلام مستداماً إلا إذا بذلت المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى التي تفهم الأسباب الجذرية للصراعات جهوداً ملائمة لتجنب الوقوع مجدداً في الصراع. ومن مصلحتنا جميعاً أن نكفل تطبيق هذه الصيغة الناجعة في البلدان التي تساعدنا اللجنة.

السيد رضا بشير توار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. نحن ممتنون للممثل الدائم لرواند على قيادته المحنكة للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام في عام ٢٠١١. كما نتقدم بأفضل تمنياتنا للرئيس الحالي، الممثل الدائم لبنغلاديش، في النهوض بعمل اللجنة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتونس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد كانت الدورة الخامسة للجنة بناء السلام، التي يغطيها التقرير السنوي (A/66/675) قيد النظر اليوم، أول دورة بعد إكمال العملية الاستعراضية في العام الماضي. ولقد ساعدت العملية الاستعراضية في مواءمة تركيزنا الجماعي مع المفاهيم الرئيسية الثلاثة لبناء السلام. وهذه المفاهيم هي: أولاً، التحديد الصارم لأولويات المجالات المستهدفة، بالتركيز على إصلاح قطاع الأمن وبناء القدرات المحلية والتنشيط الاقتصادي؛ ثانياً، تعزيز التركيز على الجانب الإنمائي لبناء السلام؛ وثالثاً، صقل العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. ومن شأن إيراد وصف أكثر تحليلاً لهذه الاتجاهات في تقرير لجنة بناء السلام أن يحسن من إدراك مفهوم بناء السلام وتجربته.

وفي استعراض عام ٢٠١٠، كنا قد خلصنا إلى أن من المهم مواءمة الإطار الاستراتيجي للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة مع الأولويات والسياسات الوطنية لكل بلد، في ظل ملكية محلية كاملة. ومن المشجع أن نلاحظ أن التشكيلات القطرية المخصصة قد صقلت أدوارها واتخذت مبادرات مهمة

ووضع استراتيجيات أكثر فعالية لبناء السلام وحشد الموارد الضرورية لمنع العودة إلى العنف. وإننا نقدر بشكل خاص التزام اللجنة بالعمل بالتوصيات الشاملة للاستعراض الخمسي لعام ٢٠١٠: تحسين أثر اللجنة في الميدان وتعزيز علاقات العمل مع الشركاء الرئيسيين.

وما يسرنا أن نرى تركيزاً وأدلة على تحقيق نتائج على السواء، على سبيل المثال، تركيز عمل اللجنة في مجال الدعوة السياسية في سيراليون على أهمية الحوار ما بين الأحزاب، وفي ليبيريا، على ضرورة المساءلة بين المسؤولين الحكوميين؛ والمساعدة في حفز الاستثمار الخاص في بوروندي وحشد مبالغ كبيرة لسيراليون تحت رعاية خطة الرؤية المشتركة للأمم المتحدة. ويسعدنا أن اللجنة تعمل بنشاط مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية. وتلك الشراكات ضرورية لكي نرى الموارد وهي تندفق إلى أولويات بناء السلام.

إننا نرحب بالتأكيد بطائفة الجهود الأخيرة المبذولة في الأمم المتحدة لتوسيع الشراكات وتنويعها مع المحافل والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال بناء السلام خارج الأمم المتحدة. ونثني ثناءً خاصاً على قيادة مجموعة الدول الهشة السبع والدول المتأثرة بالصراعات، التي ساعدت في وضع جدول الأعمال العالمي لبناء السلام، بما في ذلك من خلال الاتفاق الجديد للانخراط في الدول الهشة، الذي جرى إقراره مؤخراً في بوسان. ونشجع تفاعل اللجنة مع تلك المجموعة والجهود ذات الصلة.

كما نرحب بجهود اللجنة في تعميق وتنويع علاقات عملها مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك، وجهودها في المساعدة في تعزيز مكانة بناء السلام على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وتحث الولايات المتحدة

ظلت باكستان تساهم في صندوقنا السلام طوال العامين الماضيين. وتظهر مساهمتنا التزامنا بجهود بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وثقتنا في إدارة الصندوق. ولتحقيق الإمكانات التحفيزية للصندوق، من الضروري توسيع قاعدة الجهات المانحة له. ويجب أن توفر الدول الأعضاء والأمانة العامة للصندوق الموارد والمرونة التشغيلية اللازمة من أجل تحسين فعاليته.

وباكستان من الأعضاء المؤسسين للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام. وفي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، اقترحت باكستان تشكيل لجنة مركبة مخصصة معنية ببناء السلام. وبعد عامين من ذلك، تبلور ذلك الاقتراح في لجنة بناء السلام. وخلال السنوات الست الماضية، أسهمنا إسهاماً نشطاً في عمل اللجنة. وبوصفنا من كبار المساهمين بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن لباكستان مصلحة حيوية في نجاح جهود بناء السلام.

ونأمل أن تتمكن بفضل جهودنا الجماعية من تزويد اللجنة والصندوق بالوسائل اللازمة ليصبحا نبراسي أمل للأعضاء الذين نكبوا بالصراعات في أسرنا الإنسانية.

السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أسوة بالآخرين، تود الولايات المتحدة أن تتقدم بالشكر للسفير مؤمن والسفير غاسانا، بالإضافة إلى رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة الست، ومكتب دعم بناء السلام، وشركائنا داخل البلدان على تفانيهم ودورهم القيادي. إنهم جميعاً يستحقون التقريظ على التقدم الذي يجري إحرازه في مجال بناء السلام.

تدعم الولايات المتحدة دعماً نشطاً عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام باعتبارهما أدواتين مهمتين لمساعدة البلدان التي تنتقل انتقالاتاً هشاً من الصراع إلى السلام المستدام. إنهما يساعداننا في استدامة انتباهنا للبلدان الخارجة من الصراع،

الانحياز في اللجنة.

قبل سبع سنوات وبناء على التوصية الواردة في إعلان رؤساء الدول في عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، أنشأت الجمعية العامة بالاشتراك مع مجلس الأمن لجنة بناء السلام، وهي هيكل قصدت الدول الأعضاء من إنشائه أن يكون معلما جديدا للدعم المؤسسي والمالي للدول التي طوت صفحة الصراع المؤلمة وتلتزم الآن بإعادة بناء مجتمعاتها. واليوم، فإن لجنة بناء السلام عنصر أساسي من عناصر هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. ومع وجود ستة بلدان أفريقية على جدول أعمال لجنة بناء السلام - ليريا وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي - تواجه اللجنة التحدي المستمر المتمثل في تقديم المشورة والدعم والمساعدة للدول التي تمر بالمرحلة الحرجة للتعافي بعد انتهاء الصراع.

والعمل جار في تحسين أداء لجنة بناء السلام. وآليات اللجنة ومرونة التشكيلات القطرية التابعة لها يسمحان بتحسين النظر في خصوصيات كل حالة. وتحديد إطار الاستراتيجي والتوقيع على بيانات الالتزام المتبادل يشجعان الملكية الوطنية. ومع ذلك، يجب تحسين الإصغاء إلى البلدان المضيفة. فنهج الشراكة الحقيقية لم يعد ترفا؛ بل هو ضرورة.

وفي هذا الصدد، يدعو المغرب إلى إنشاء آلية استشارية في لجنة بناء السلام، تجمع بين البلدان المدرجة في جدول الأعمال ورؤساء التشكيلات القطرية. ومن شأن إنشاء فريق استشاري كهذا السماح بتعديل استراتيجيات بناء السلام وتنفيذها على نحو فعال. ونرحب باعترام الأمانة العامة وضع خارطة طريق شاملة لعام ٢٠١٢ تسمح بجعل نهج لجنة بناء السلام محدد الأهداف بقدر أكبر وأكثر توجها نحو قياس تأثيرها على أرض الواقع.

وأود الآن تناول صندوق بناء السلام. وصندوق بناء السلام أداة مالية رئيسية لدعم مشاريع بناء السلام، ليس

اللجنة على إحراز تقدم أكبر في مجال تقوية أثرها في الميدان وبناء مصداقيتها بوصفها منبرا لتعزيز الممارسات الفعالة لبناء السلام.

أما فيما يخص صندوق بناء السلام، فإنه دوره المتطور، بوصفه أداة سريعة ومهمة لجهود بناء السلام المبكرة، جديرٌ بالثناء. والتوسع في مخصصات الصندوق والتزامه بالاستجابة السريعة وتحسن الدعم القطري الذي يقدمه هي جميعا أمور جديرة بالملاحظة. ونشجع مواصلة تحسين مجالات تركيز الصندوق في البلدان التي توجد فيها تشكيلات قطرية بما يعزز استثمار القادة وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في برامجهم.

إن لنا جميعا مصلحة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم بناء السلام. ومساعدة المجتمعات على التعافي من الصراع ليست مهمة سهلة على الإطلاق، ولكن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام قد أنشئ على وجه التحديد لصياغة حلول أكثر تنسيقا وفعالية لتوطيد السلام. ومع توفر المهمة المناسبة والإرادة لإضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة، فإن لدى اللجنة والصندوق إمكانات كبيرة لتعزيز السلام الدائم.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أهنئ لجنة بناء السلام والفريق الاستشاري التابع لصندوق بناء السلام على جودة تقريريهما (A/66/675 و A/66/659). وهاتان الوثيقتان جزء من السياق الأوسع لتحسين نهج الأمم المتحدة حيال مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ونود أيضا أن نشيد بحرارة بالسفير غاسانا، ممثل رواندا، الذي ترأس لجنة بناء السلام، بالتأكيد على الممارسات الجيدة التي يمكن توسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وتتمنى أيضا لسفير بنغلاديش كل التوفيق في المهمة التي تنتظره على رأس لجنة بناء السلام، وكذلك للسفير التونسي بصفته منسق مجموعة حركة عدم

المتحدة على أرض الواقع. ولنا مصلحة جماعية في تحقيق ذلك الهدف.

والمغرب، بما له من تجربة ثرية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يعتقد أن بلدان الجنوب في وضع يمكنها من تقديم المزيد من القدرات المدنية. واستخدام الخبرات من الجنوب يستند إلى مبررات كافية بالنظر إلى أن العديد من بلدان الجنوب تتشاطر اللغة أو الثقافة وأنها أكثر قربا من حقائق الواقع في الميدان. وينبغي لنا استخدام تلك الأداة الفريدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع تعزيز التعاون الثلاثي بين الجهات المانحة ومقدمي الأفراد والبلدان المضيفة. وهذا أمر يهم الجميع؛ بل هو تحدينا المشترك.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر، الرئيس، شكرا جزيلًا على عقد جلسة اليوم. بداية، أود أن أسجل تقديرنا للجنة بناء السلام على العمل الذي قامت به خلال العام.

ومراعاة لتأخر الوقت، أعترم الإدلاء بنسخة موجزة من البيان الذي سلمناه للمترجمين الشفويين. وقد وددت أن أقول ذلك فحسب لكي يكونوا على علم بأسباب تخطي بضعة أسطر.

أود بداية أن أعرب عن تقديرنا الحار للسفير غاسانا لقيادته القديرة لعمل اللجنة. ويود وفد بلدي أيضا أن يهنئ بنغلاديش على توليها رئاسة لجنة بناء السلام. وفي ظل وجود بنغلاديش في القيادة، نرى تقاربا فريدا وحسن التوقيت بين مهام وخبرات حفظ السلام وبناء السلام.

وبناء السلام وحفظ السلام/بناء السلام هما من الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة وسيظلان كذلك في قادم الأيام. وعلاقة العمل التي تربط بين لجنة بناء السلام، أحدثت هيئة داخل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن والجمعية العامة ذات أهمية حاسمة.

للبلدان الستة المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام فحسب، ولكن أيضا للبلدان الـ ١٦ الأخرى التي طلبت الحصول على دعم لما يسمى المشاريع الحفازة. وبينما بلغ حجم الأموال التي تعهد المانحون بتقديمها ٦٦ مليون دولار لعام ٢٠١١، فإن هدف جمع ١٠٠ مليون دولار لعام ٢٠١٢ هو هدف في المتناول على الرغم من قنطرة الحالة المالية الدولية. وقد ضاعف المغرب، الذي يدعم الصندوق منذ إنشائه، حجم مساهماته لعام ٢٠١١-٢٠١٢ ثلاث مرات ليتقدم إلى المركز الثاني بين المساهمين المليون من أفريقيا.

يبرز تحليل بيان المشاريع التي بمولها صندوق بناء السلام رجحان كفة مشاريع بناء القدرات المؤسسية، ولا سيما في مجالات إصلاح القطاع الأمني؛ وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح سيادة القانون. ونعتقد أنه لا يزال يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للمشاريع الرامية إلى دعم تشغيل الشباب أو مبادرات تطوير القطاع الخاص.

قبل أربعة أيام، اتخذنا القرار ٦٦/٢٥٥ بشأن القدرات المدنية في مرحلة ما بعد الصراع. وخلال مرحلة التفاوض على ذلك القرار، والتي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ثار سؤال بشأن ما إذا كان ينبغي أن يكون القرار قرارا إجرائيا أم موضوعيا. ونظرا لأهمية هذه العملية الهيكلية للأمم المتحدة ومع أخذ جودة تقرير غيينو (A/65/747) في الاعتبار، كان وفد بلدي أحد الوفود القليلة التي دفعت باتجاه اتخاذ قرار موضوعي. ونحن نرحب باتخاذها ونعتقد أن محتواه يعث بإشارة سياسية قوية ورسالة تشجيع للأمانة العامة.

وتنمية القدرات المدنية في مجتمعات ما بعد الصراع يتطلب جهدا مشتركا من قبل الأمم المتحدة ككل والتزام الأمانة العامة ودعم الدول الأعضاء. والعمل الحقيقي قد بدأ للتو. وتقرير غيينو وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصياته (A/66/311) هما جزء من جهودنا الرامية إلى تحسين أداء الأمم

يرى خبرتنا الميدانية تقودى العمليات في المقر. ويجب أن تنبع الخبرة التي نمنحها من منافع جغرافية متنوعة. وتشكل الكوادر المتخصصة غير التمثيلية خطوة أولى ضعيفة.

لقد خرج بناء السلام من رحم حفظ السلام. وتتصدر الهند حفظ السلام التابع للأمم المتحدة منذ بداياته الأولى. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب على الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام أن تسعى جاهدة إلى تحقيق أفضل استفادة من الإنجازات التي تحققت في بناء السلام. وعلى غرار حفظ السلام، تأتي عناصر حفظ السلام اللاحقة بتحديات متأصلة مثل إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسيادة القانون والسعي إلى التنمية أو الانتعاش الاقتصادي وتوليد الوظائف. وفي ذلك الصدد، تحتاج الجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام إلى المزيد من الدراسة في سياق أوجه التآزر الشاملة في منظومة الأمم المتحدة.

والملكية الوطنية هي مفتاح النجاح فيما يخص بناء السلام. ويتعين على المجتمع الدولي إتاحة القدرات الملائمة للسلطات الوطنية. وتتمثل الحلول والقدرات التي تسعى إليها السلطات في تلك التي تمت تجربتها واختبارها في بيئات مشابهة. وللبلدان التي مرت بمرحلة بناء الدولة والانتقال الديمقراطي أهمية خاصة لجهودنا المتعلقة ببناء السلام. وتقع أيضاً على المجتمع الدولي مسؤولية توفير الموارد بشكل يمكن التنبؤ به وممتو ملائم خلال فترات مديدة.

والهند تدعم بقوة دور وأهمية الأطراف الفاعلة الإقليمية في سيناريوهات ما بعد الصراع. ونقدر كثيراً وبشكل خاص الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في إطار جهوده الرامية إلى بناء قدرات للتعمير في حالات ما بعد الصراع.

كما يجب على الأمانة العامة والصناديق والبرامج أن تقوم بالمزيد حتى تصبح جهات فعالة قادرة على الأداء بصورة متسقة.

ووفد بلدي، بصفته عضواً مؤسساً للجنة، يؤيد التفاعل الوثيق والمنتظم والفني بين اللجنة والجمعية والمجلس حتى يتسنى للأمم المتحدة الأداء بصورة متسقة عندما يتعلق الأمر بوضع جدول أعمال بناء السلام وتنفيذه.

وبناء السلام جهد تعاوني وجماعي. ويجب على الأمم المتحدة العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. ونتوقع أن يكون لذلك أثر إيجابي على بناء السلام وعلى الحاجة المتزايدة للموارد اللازمة لمبادرات بناء السلام. ولكن في ساحة تتحرك فيها العديد من الأطراف الفاعلة، يجب على الأمم المتحدة أن تدرك ضرورة الحفاظ على الصدارة فيما يخص وضع الأساس المعياري لبناء السلام. إن وفد بلدي يؤكد أنه يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور مركزي في تحديد رؤية مشتركة لبناء السلام وفي الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة وفي العمل بوصفها جسراً بين السلطات الوطنية ومختلف الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام والتنمية. وتكمن قوتنا الفريدة في أفرادنا المتواجدين في الميدان. ويجب علينا التأكد من عدم إهمال هذه القدرة الفريدة، فيما نبحث عن الخبرة في أماكن أخرى. وبغية الاحتفاظ بالأهمية الميدانية، ينبغي تطوير مفاهيم وأطر بناء السلام مع المراعاة الواجبة للخبرة والإسهامات الميدانية.

لقد قطعنا أشواطاً كبيرة في تبسيط هيكل بناء السلام خلال العام. ونظراً للتحديات المرتبطة بجهة الموارد، من المستصوب السماح للآليات القائمة وتشجيعها على العمل بأقصى إمكاناتها. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمقر تعزيز الدور الميسر الذي يتيح من خلاله حيزاً للقيادة الميدانية لطرح أفكار واتخاذ إجراءات. ويفشل النهج الذي يعتمد بشكل مفرط على الكتيبات والمبادئ التوجيهية التي تُوضع بصورة مجردة ومنفصلة عن ساحات الصراع في الإسهام في ذلك الجانب من جهودنا المبذولة في الميدان. إن وفد بلدي يحرص على أن

طيف المجتمع الغيني، بما في ذلك اجتماع فيني جدا مع رئيس البلد. وبالإضافة إلى توفير البعثة الميدانية لتشكيلة ليبريا التي جرت في تموز/يوليه الماضي فرصة لا تقدر بثمن للتفاعل مباشرة مع المجتمعات المحلية النابضة بالحياة، فقد سمحت لأعضاء الوفد، في جملة أمور، بالمشاركة في الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول.

وتجسدت ميزة التوعية المعززة للجنة في عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع في كيغالي والزيرة الأولى من نوعها التي قام بها فريق رؤساء لجنة بناء السلام إلى مقر مصرف التنمية الأفريقي في تونس العاصمة. وفي نظرنا، تبشر جميع تلك الأمثلة الهامة للتوعية والشراكة بالخير العميم على صعيد تعزيز أهمية اللجنة وأدائها وأثرها في الميدان. إن أوكرانيا تدعم بقوة ذلك البعد من نشاط اللجنة وتشجع أعضاء اللجنة التنظيمية، بخلاف رؤساء التشكيلات والأفرقة التوجيهية، على المشاركة بنشاط في كل فرصة ثمينة للتواصل.

وكما جرت الإشارة إلى ذلك، فإن التوعية والشراكة ليستا سوى مجال واحد من المجالات التي تحقق جدول أعمال الأمم المتحدة ل بناء السلام تقدما فيها مؤخرا. ويورد التقرير المعروض علينا اليوم بأمانة التحليلات الهامة الأخرى للقيمة المضافة للجنة وميزاتها النسبية.

لقد تشرفت أوكرانيا في عام ٢٠١١ بالاضطلاع بمنصب نائب الرئيس. ونحن مسرورون بأن بعض أفكارنا قد جرى تنفيذها خلال تلك الفترة، خصوصا فيما يتعلق بعقد اجتماع مشترك رفيع المستوى، هو الأول من نوعه، بين لجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وإذ نمضي قدما، تعتقد أوكرانيا أن أولويتنا يتعين أن تظل تنفيذ نتائج عملية استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠

في الختام، أود الإشارة إلى أن الهند قد شاركت بشكل ثنائي مع عدد من الدول فيما يخص جدول أعمال حفظ السلام/بناء السلام، وذلك استجابة للمتطلبات الوطنية. ونحن نسهم بانتظام في صندوق بناء السلام وملتمزمون بعملية بناء السلام. وسنظل منخرطين بشكل كامل.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير غاسانا ممثل رواندا، على عرضه الزاهر بالمعلومات لتقرير لجنة بناء السلام عن دورها الخامسة (A/66/675) والرئيس الحالي مؤمن ممثل بنغلاديش على بيانه الشامل.

وبينما تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أتناول بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

إننا نتشاطر بالكامل الإيمان بأن لجنة بناء سلام لن تحدث تغييرا في الميدان إلا إذا كانت أكثر أهمية ومرونة وأفضل أداء وأفضل دعما وأكثر طموحا وحظوة بالفهم. ونرى أن عمل اللجنة في العام الماضي كان موثيا لتحقيق تلك الأهداف الحيوية.

أود أن أتناول بإيجاز عددا من المجالات الهامة التي جرى فيها تحقيق تقدم تجدر الإشارة إليه، وهي مجالات التوعية والشراكة وتشاطر الخبرات. وفي هذا المقام، أثبتت الزيارات الميدانية التي تقوم بها الوفود الجامعة للتشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام أنها لا تزال أداة فريدة لإطلاع أعضاء التشكيلات على الحالة الميدانية، فضلا عن نقل رسائل دعم ومشورة وتوعية متسقة للبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال آخر تلك الزيارات، إلى جمهورية غينيا، عقد ما يناهز ٢٥ اجتماعا مع ممثلين لمجمل

(A/64/868، المرفق) وخارطة الطريق الخاصة بالإجراءات الرامية إلى تنفيذ توصياتها. وفي هذا السياق، يبرز شحذ الميزة التحليلية للجنة وتعزيز التفاعل وتوثيق التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، وبينما ندعم العديد من المقترحات الهامة المقدمة سابقاً، نرى أنه من الضروري أن تتناول اللجنة التنظيمية، في جملة أمور، مسألة تبسيط إجراءات لجنة بناء السلام وأساليب عملها، خصوصاً فيما يتعلق باختبار رئيسها.

في الختام، أود أن أعبر عن امتناني لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام على مسانדתه الثمينة وعلى الخبرة التي يقدمها للجنة بناء السلام. وأحتتم بالتأكيد على الالتزام المستمر والقوي لأوكرانيا تجاه جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ويشهد على ذلك التفاني السجل القوي لبلدي فيما يخص الإسهام في مساعي بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وخصوصاً من خلال المشاركة العسكرية والشرطية والمدنية النشطة في ما يربو عن ٢٠ بعثة تحت رعاية الأمم المتحدة. وأوكرانيا بصفتها عضواً في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢ ستبذل كل جهد ممكن لمواصلة تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وأثره على المجتمعات الهشة والخارجة من الصراع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.